

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور البنك الإسلامي للتنمية في تنمية مؤسسات القطاع الصناعي
الفلسطيني

عوض راجح عوض أبو اعليا

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1430 هـ / 2009 م

دور البنك الإسلامي للتنمية في تنمية مؤسسات القطاع الصناعي
الفلسطيني

إعداد:

عوض راجح عوض أبو اعليا

بكالوريوس علوم من جامعة الأزهر - فلسطين

المشرف الرئيسي: د. عبد الوهاب الصبّاغ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية
المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية - معهد التنمية - عمادة
الدراسات العليا - جامعة القدس

القدس - فلسطين

1430 هـ / 2009 م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

بناء مؤسسات و موارد بشرية .معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور البنك الإسلامي للتنمية في تنمية مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني

اسم الطالب: عوض راجح عوض أبو اعليا

الرقم الجامعي: 20320120

المشرف الرئيسي: د . عبد الوهاب الصباغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2009/01/27 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

- 1- رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الوهاب الصباغ
 - 2- ممتحناً داخلياً: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم
 - 3- ممتحناً خارجياً: د. ثمين هيجاوي
- التوقيع:.....
- التوقيع:.....
- التوقيع:.....

القدس - فلسطين

1430 هـ / 2009 م

الإهداء

لمحمود ومحمد

لكل الذين رحلواليصنعوا لنا مجداًودولة

للذي صنع مثل هذه الرسالة منذ خمسة وثلاثين عاماًأبي

لأمي التي أرضعتني حب المعرفة

ديما.....شريكة عمري.....وأحلامي

نور.....المستقبل المشرق القادم من خلف الجبال العنيدة

ميساء و احمدأختي وأخي

لإتحاد الصناعات الدوائية.....المؤسسة التي ساهمت في بنائي وساهمت في بنائها

للبنك الإسلامي للتنميةالداعم لشعبنا يوماً بيوم

عوض راجح عوض أبو اعليا

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

عوض راجح عوض أبو اعليا

التاريخ: / / 2009

شكر وتقدير

الله تعالى.....رب العالمين....وهب لي طريق المعرفة

الدكتور عبد الوهاب الصبّاغ....الأستاذ.....المعلم

القطاع الخاص الفلسطيني....الذي صدقني المعلومات و منحني وقته وجهدهرفاق العمل

....مدراء مؤسسات القطاع الخاص....لنتشجيعهم ومساندتهم

لكل الذين لم يدخروا جهدا في عطائهم.....العلمي والمعنوي

لخبيرة ترويج التجارة رانية الخيري ، والخبراء الصناعيين أمل شقير ، وشوقي مخطوب ، وسعيد دويكات، للخبير الإحصائي هاني الأحمد، لخبير التسويق زياد أبو الرب، وللصديق نضال أبو ناعسة.

اللجنة الأكاديمية: أساتذتي أصحاب التجربة العلمية الغنية أصحاب الفضل العلمي، الذين صدقوا طلابهم واستثمروا في تنمية بشرية أساسها وجوهرها الإنسان، لعمادة الدراسات العليا أكاديميين ومهنيين، للدكتور زياد قنّام م دير معهد التنمية المستدامة، والطاقم التنفيذي الذين جهدوا لتقديم الأفضل دائما، للإغاثة الزراعية الفلسطينية الشريك الاستراتيجي للمعهد، لكم مني كل عرفان وشكر وتقدير.

عوض راجح عوض أبو اعليا

تعريفات

- البنك الإسلامي
للتنمية
: مؤسسة تنمية إسلامية أنشأت في العام 1973، يتولى البنك جميع الأموال من الدول الأعضاء الغنية ويستخدمها في دعم التنمية بالدول الأعضاء الفقيرة.
- القطاع الصناعي
التنمية
: مجموع المنشآت العاملة بالصناعة وتتصف بنفس السمات.
: كافة العمليات والجهود المخططة والمنظمة التي تتم وتستهدف إحداث سلسلة متتابعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المقصودة والرامية إلى زيادة معدل رفاهية أفراد المجتمع وتقلب المجتمع من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي معين إلى وضع آخر أفضل منه.
- القطاع الخاص
: مجموعة من النشاطات الإنتاجية ذات الصيغة الفردية أو الأسرية أو المؤسساتية والتي تأخذ على عاتقها استثمار الأموال وتحمل مخاطر السوق من خلال المبادرة الحرة.
- وحدة صندوق الأقصى
: صندوق مالي أنشأ بناء على طلب المملكة العربية السعودية، للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني وفك ارتباط اقتصاده مع اقتصاد الكيان، افتتح مباشرة بعد القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في العام 2000 و أقر مجلس وزراء المالية العرب إسناد إدارته للبنك الإسلامي للتنمية.
- إستراتيجية التصنيع
: مجموعة من الأفكار و الخطط والتي تحدد أهداف التصنيع و أبعاده وتشتمل على عناصر و أهداف يتم تحقيقها بأدوات من سياسات و أدوات مالية أخرى.
- مؤسسات القطاع الصناعي
: الأجسام التمثيلية للقطاعات الصناعية المختلفة، والتي نشأ أولها عام 1976 تحت اسم لجنة الصناعات العربية واختصت بالصناعة الدوائية، وبني عليها تأسيس الاتحاد الصناعية ثم الاتحاد العام للصناعات، وتعرف في فلسطين بقانون يدعى 2006/2
- مؤسسات القطاع الخاص
: الأجسام التي تقوم على مبدأ العضوية، وكان أولها الغرف التجارية في مطلع هذا القرن، ويندرج مركز التجارة الفلسطيني وجمعية رجال الأعمال واتحاد شركات أنظمة المعلومات واتحاد شركات التأمين وجمعية البنوك وغيرها ضمن هذا المسمى الذي يسعى للدفاع عن مصالح أعضائه وتقديم خدمات لهم بما يتلاءم واحتياجاتهم.

ملخص

منذ تأسيسها في نوفمبر من العام 2000 ووحدة صندوق الأقصى التابعة إداريا لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعمل على تنمية وتطوير شتى القطاعات الفلسطينية من صحة وتعليم وبنية تحتية ودعم مباشر للخزينة وتطوير لمؤسسات السلطة الوطنية ودعم للقطاع الخاص الفلسطيني وبموارد تجاوزت نصف مليار دولار. وتهدف هذه الدراسة التعرف على دور البنك الإسلامي للتنمية (وحدة صندوق الأقصى) في تنمية مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة والتي تركزت على ثلاثة محاور رئيسية أولها تقاطع المشاريع الممولة من الصندوق مع احتياجات القطاع الصناعي، ثانيها ملائمة هذه المشاريع لخطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى، وثالثها التعرف على قدرة هذه المشاريع في تشجيع الصناعة الفلسطينية للوصول لأسواق جديدة.

ومحددات الدراسة الجغرافية تركزت في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتحدد الفترة الزمانية التي تغطيها الدراسة بدءا من 22 أكتوبر 2000 وهو تاريخ إنشاء صندوق الأقصى ولغاية صدور التقرير السنوي السابع في نهاية العام 2007، أما مجتمع الدراسة فهو عبارة عن المؤسسات التمثيلية للقطاع الصناعي الفلسطيني ولإغناء الدراسة تمت مقابلة رؤساء ومدراء مؤسسات القطاع الصناعي والقطاع الخاص. وتوزعت الدراسة على ستة فصول، الأول منها مقدمة ويشمل التمهيدي للدراسة وأهميتها وفرضياتها، أما الفصل الثاني فقد تركز على مفهوم التنمية والمساعدات تاريخيا وانعكاسهما على الواقع الفلسطيني ساردا للتطورات الحاصلة بمجتمع المانحين وأنواع المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني مستعينا بتقسيمات وزارة التخطيط والخاصة بالقطاعات النهائية الموجهة لها المساعدات المالية من بنية تحتية وقطاعات اجتماعية وقطاعات إنتاجية وبناء مؤسسي وقطاعات أخرى بحسب تعريف الوزارة، والفصل الثالث يعرض الدراسات التي أغنت هذه الدراسة وأفادت الباحث، وهي دراسة (نصر، 2002) بعنوان "دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية" ودراسة (عبادي، 2001) بعنوان "القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية" ودراسة (نصر الله و عواد، 2004) والتي حملت عنوان "واقع القطاع الصناعي في فلسطين" أما في الدراسات العربية فقد استعان الباحث بدراسة (عودة، 2001) والتي حملت عنوان (القطاع المصرفي "الأحتلالي" ودوره في تمويل القطاعات الاقتصادية) وكذلك دراسة (قبلان، 2005) والتي اقتربت من موضوع البحث بعنوان "أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في المملكة الأردنية الهاشمية". والفصل الرابع يوضح المنهجية المستخدمة في الدراسة والتي اعتمدها الباحث لتتلاءم مع سياق البحث معتمدا على المقابلات المنظمة مع الخبراء وأصحاب القرار.

ويحتوي الفصل الخامس على النتائج التي وصلت إليها الدراسة مع استعراض وتفسير للنتائج العامة والتي تمحورت حول واقع القطاع الصناعي الفلسطيني وأولوياته في المرحلة الحالية وأهم المعوقات التي تعترض طريق تقدمه، وقد خلص الباحث أن مشاريع البنك تؤثر وبشكل إيجابي على تنمية وتطوير مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني، وتتوافق مع خطة التنمية متوسطة المدى تتقاطع مع احتياجات القطاع الصناعي التنموية من خلال تمويل البرامج المساندة للصناعة، وتشجع المنتج الفلسطيني على دخول أسواق جديدة.

وتعرض الدراسة في الفصل السادس الاستنتاجات والتي تركزت على دور البنك في الأراضي الفلسطينية وواقع الصناعة الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص، ومن أبرزها الحاجة لمأسسة عمل الصندوق بطريقة أكثر وضوحاً وبعناوين واضحة ليتسنى للقطاعات المختلفة التعرف على خدماته والاستفادة منها، وبناء إستراتيجية جماعية لعمل الصندوق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحظي الصندوق بسمعة جيدة لأدارته أموال الدول العربية الممنوحة له، ولم يصل دعم البنك الإسلامي حد الكفاية للقطاع الصناعي الفلسطيني، فلا زالت الفجوة بين المقدم والمطلوب لتطوير هذا القطاع ومؤسساته كبيرة، ويعمل البنك في المجال الإغاثي في الأراضي الفلسطينية ولربط الإغاثة بالتنمية الاقتصادية المحلية فأن شراء منتجات فلسطينية فقط سيعزز دورة الاقتصاد المحلي وهذا ينطبق أيضاً على المجالات الأخرى التي يعمل البنك بها كقطاع البنية التحتية، وخلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات المباشرة لصانعي القرار المرتبط بالصناعة الفلسطينية ممثلة بالاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ومركز التجارة الفلسطيني ولوحدة صندوق الأقصى بالبنك الإسلامي ووجهت هذه التوصيات للسلطة التنفيذية بضرورة صياغة إستراتيجية تصنيع فلسطينية قادرة على الموائمة بين إحلال الواردات واحترام الاتفاقيات الدولية الموقعة مع السلطة الوطنية/منظمة التحرير، بالتنسيق مع القطاع الخاص والأجسام الفلسطينية صاحبة الشأن، ورصد الإستراتيجية بالأدوات اللازمة والسلطة التشريعية بضرورة إصدار قانون خاص برهن الأموال المنقولة وغير المنقولة، ليتسنى للقطاع الصناعي الفلسطيني استخدام موجوداته من معدات صناعية للاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وإصدار القوانين الخاصة بمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني أسوة بالاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية والتي صدر قانون خاص ينظم عملها. وأخيراً أقرح الباحث ثلاثة عناوين لدراسات مستقبلية وهي دور البنك الإسلامي للتنمية - وحدة صندوق الأقصى - في التخفيف من وطأة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة. البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي في الأراضي الفلسطينية - دراسة مقارنة. تأثير عجز موازنة السلطة الوطنية على تطور القطاع الخاص الفلسطيني.

The role of Islamic Development Bank in Developing Palestinian industrial sector's organizations.

Abstract

Since its establishment in November 2000; the al-Aqsa Fund Unit in the Islamic Development Bank Group works to develop the various Palestinian sectors in the different areas such as health, education, infrastructure and direct support to the national treasury and to the development of the Palestinian Authority's institutions. In addition to supporting the Palestinian private sector with total resources exceeded \$500 million; the unit participated in supporting the Palestinian development and relief. The Unit also helped the Palestinian private sector and the Palestinian industrial sector through two programs for supporting exports and promoting the Palestinian products. The two programs included development projects in capacity building of the private sector institutions, to offer effective and efficient services and to improve its administrative abilities by training the working cadre. It also included capacity building projects for the Palestinian industries, export support and trade promotion through missions and commercial exhibitions. It worked also on raising the levels of production levels in factories through specialized training courses in international standards of quality, and diagnosing the industrial clusters for economic-promising sectors. The developing of the abilities of the Ministry of National Economy is considered very important for the private sector; where the ministry is considered as a service provider to the private sector. And raising the abilities of the ministry will facilitate the procedures for the private sector and save time, this was supported by the Al-Aqsa Fund Unit.

The study determinants were focused within the Palestinian territories that were occupied in the year 1967. The time period of the study starts from October 22, 2000 - the date of establishing the Al-Aqsa Fund Unit - until the issuance of the seventh annual report at the end Of 2007. The study community is the representative institutions of the Palestinian industrial sector. To enrich the study; interviews were made with the heads and executives of the industrial sector and the private sector, where the researcher tried through this study to highlight developmental role of the fund in developing the institutions of the Palestinian industrial sector, and to search for the compatibility of the projects funded by the Unit with the needs of this important and vital sector, and to know the harmonization of the Bank's work with the mid-term Palestinian Development Plan (2005-2007), and also to know the effects of the projects in encouraging the access to new markets for the Palestinian products.

The study was divided into six chapters; the first one is the introduction which includes the preface for the study and its importance and hypotheses; the second chapter focused on the concept of development and aid and their reflection on the Palestinian reality; the third chapter shows the studies that enriched this study and benefited the researcher; fourth chapter clarifies the methodology used in the study which is the descriptive and analytical approach, and the research tool that fits with the nature of role evaluation was the organized interviews with the experts.

The fifth chapter includes the study results with a review and explanation for the general results that focused on the reality of the Palestinian industrial sector and its priorities in the current phase and the most important constraints that impede its progress. The fifth chapter also reviews the directly-related results with the study questions. The researcher concluded

that the Bank's projects positively affect the institutional development of the Palestinian industrial sector; and comply with the mid-term Palestinian Development Plan; and meet some of the industrial sector needs through the funding of the industry supporting programs and encouraging the Palestinian products to enter new markets.

The study shows in the sixth chapter the conclusions the focused on the Bank's role in the Palestinian territories and the reality of the Palestinian industry and the private sector institutions. The study concluded direct recommendations to the decision makers of the Palestinian industry; and these recommendations were directed to the executive and legislative authority; and to the private sector institutions represented by the Palestinian Federation of Industries, Palestine Trade Center and to the Bank's al-Aqsa Unit.

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية بتاريخ 28 أيلول من العام 2000، كنتيجة حتمية لاقتحام استقرازي قام به عضو الكنيست الإحتلالي في تلك الفترة "أريئيل شارون" للمسجد الأقصى المبارك. وبطلب من الرئيس المصري محمد حسني مبارك وبصفته رئيسا لمؤتمر القمة العربي غير العادي والمنعقد عام 1996، تم عقد مؤتمر قمة عربي بتاريخ 21-22 أكتوبر تشرين أول من عام 2000، لتدارس التدهور الخطير في الوضع الأمني والسياسي في الأراضي الفلسطينية وما نتج عنه من تدهور اقتصادي حاد (مؤتمر القمة العربية، 2000).

وفي هذا المؤتمر اقترحت المملكة العربية السعودية مزيدا من الدعم لصمود الشعب الفلسطيني، وإعانتته على تجاوز الأوضاع الخطيرة وتعزيز قدرة الاقتصاد الفلسطيني وتمكينه لتطوير قدراته الذاتية، واستجابة لنداء المملكة العربية السعودية، طرحت فكرة إنشاء صناديق مالية متخصصة لتعزيز هذه الرؤية. (مؤتمر القمة العربية، 2000). وافق مؤتمر القمة العربي على الاقتراح السعودي وبلور فكرة إنشاء صندوقين منفصلين هما الأقصى والقدس. وهذا نص القرار والذي يحمل الرقم ق ق 199:

" إن مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في 21-22 أكتوبر 2000م.

- إذ يؤكد تضامنه التام مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة ودعمه المطلق لصمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة هذه الحقوق،

- واستجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية لوضع آلية عملية مناسبة لدعم صمود الشعب الفلسطيني والحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية، يقرر:

- إنشاء صندوق باسم "انتفاضة القدس" بموارد تبلغ مائتي مليون دولار أمريكي يخصص للإنفاق على عوائل وأسرى شهداء الانتفاضة ولتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم ولتأهيل الجرحى والمصابين.
- إنشاء صندوق باسم "صندوق الأقصى" بموارد تبلغ ثمانمائة مليون دولار أمريكي تخصص لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس وتمكين الاقتصاد الفلسطيني من تطوير قدراته الذاتية وفك الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي ولمواجهة سياسة العزل والحصار. - عقد اجتماع لوزراء المالية العرب في جامعة الدول العربية خلال فترة أقصاها شهر من تاريخه للاتفاق على ما يلي:

- المساهمات في الصندوقين
 - استخدامات موارد الصندوقين
 - إدارة الصندوقين وآلية الإشراف عليهما بما يضمن فعاليتهما واستمراريتهما.
 - الاستفادة من خبرة الصناديق العربية والبنك الإسلامي للتنمية في عمل الصندوقين.
- (ق.ق: 199 د.غ.ع- 2000/10/22) (مؤتمر القمة العربية، 2000)

واجتمع وزراء المالية العرب في شهر نوفمبر من العام 2000 لتدارس مساهمات الصندوقين، مناطق العمل التي سيتم التركيز عليها وآليات الإشراف والإدارة التي سيتم أتباعها، وقد أخذ وزراء المالية العرب بتوصية القمة بالاستفادة من خبرات الصناديق العربية والبنك الإسلامي للتنمية.

2.1 صندوق الأقصى

التفاصيل المتعلقة بالمجلس الأعلى للصندوق، لجنته الإدارية، موارده، ومساهمات الدول العربية الأعضاء في الصندوق تفصله الدراسة فيما يأتي:

1.2.1 المجلس الأعلى للصندوق:

تم تشكيل المجلس الأعلى للصندوق الأقصى والذي يضم في عضويته وزراء المالية العرب، من الدول المساهمة بالإضافة للأمين العام لجامعة الدول العربية كـممثل دائم والبنك الإسلامي للتنمية

بصفة عضو مراقب، وقد شغل به الأستاذ جرار نعمان القدوة -رئيس هيئة الرقابة العامة منصب عضو فلسطين عند تأسيسه، ثم توالى عدد من وزراء المالية الفلسطينيين لعضوية المجلس الأعلى ويشغل الدكتور سلام فياض عضوية فلسطين بصفته وزيراً للمالية (البنك الإسلامي للتنمية - صندوق الأقصى، 2004).

2.2.1. اللجنة الإدارية للصندوق:

وللمجلس لجنة إدارية تتكون من ممثلي الدول المساهمة في الصندوق بما لا يقل عن 3% من رأس المال المعلن، وممثل واحد عن الدول التي تكون مساهمتها أقل من ذلك ويشترك ممثل عن جامعة الدول العربية في اللجنة وتعنى بالشئون التقنية ويشغل عضوية فلسطين باللجنة الدكتور جواد ناجي مستشار رئيس الوزراء للصناديق العربية والدولية (البنك الإسلامي للتنمية - صندوق الأقصى، 2004).

3.2.1. موارد الصندوق:

انضمت اثنتا عشر دولة عربية للصندوق (البنك الإسلامي، 2005) وبلغ مجموع المساهمات المحولة للصندوق ما يقارب 610 ملايين دولار أمريكي، وتشمل هذه الأموال الاكتتابات الابتدائية والمساهمات الإضافية التي تم إقرارها في قمة بيروت (مؤتمر القمة العربية، 2000).

قمة بيروت: عقدت القمة العربية العادية في العاصمة اللبنانية بيروت بتاريخ 27-28 آذار من العام 2002 وقررت القمة زيادة المساعدات المقدمة لتغذية صندوقي القدس والأقصى بمبلغ 150 مليون دولار وبحسب نسب المساهمة المتفق عليها و هذا نص القرار

" يؤكد القادة استمرار دعمهم للاقتصاد الفلسطيني وبنيتة التحتية لتثبيت صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، ويقررون دعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بمبلغ إجمالي قدره 330 مليون دولار بواقع 55 مليون دولار شهرياً، ولمدة ستة أشهر، ابتداء من 2002/4/1، قابلة للتجديد التلقائي كل ستة أشهر أخرى، طالما استمر العدوان الإسرائيلي واستمر احتياج السلطة الوطنية الفلسطينية لهذا الدعم، على أن تكون جملة هذه المبالغ منحة لا ترد، وتكون المساهمات إلزامية على جميع الدول العربية بنسب حصصها في موازنة الأمانة العامة، وتسدد هذه المساهمات في حساب جديد خاص يفتح لدى الأمانة العامة لهذا الغرض. كما يقررون أن تقدم الدول العربية دعماً إضافياً قدره 150 مليون دولار توجه لصندوقي الأقصى والانتفاضة." (موقع جامعة الدول العربية).

4.2.1. مساهمات الدول العربية الأعضاء بالصندوق:

تتربع السعودية على هرم المساهمين باكتتاب أساسي 200 مليون دولار وبمساهمة من قرار قمة بيروت 16.8 مليون دولار (جدول 1.1-أ، 1.1-ب)، وقد سددت السعودية كافة هذه الالتزامات للصندوق، تليها الكويت بمساهمة ابتدائية 120 مليون دولار ومساهمة قمة بيروت 16.8 مليون دولار. أما الإمارات العربية فبلغت مساهمتها 115.8 مليون دولار منها 108 مليون مساهمة ابتدائية والباقي مساهمة قمة بيروت.

ويأتي السودان أخيراً وذلك كنتيجة حتمية للظروف الصعبة التي يعاني منها و خاصة أزمة دارفور بمساهمة إجمالية 1.578 مليون دولار (مؤتمر القمة العربية، 2007).

جدول 1.1-أ : مساهمات الدول الأعضاء للصندوق

الدولة	المدفوع	مساهمات قمة بيروت	المجموع
المملكة العربية السعودية	200	16.8	216.8
الإمارات العربية المتحدة	108	7.8	115.8
دولة قطر	40	2.4	42.4
دولة الكويت	120	16.8	136.8
جمهورية الجزائر	24	7.056	31.056
جمهورية مصر العربية	24	1.6	25.6
الجمهورية اليمنية	9.5	1.2	10.7
سلطنة عُمان	8	2.4	10.4
الجمهورية العربية السورية	7.1	3.957	11.057
مملكة البحرين	2.4	1.2	3.6
المملكة الأردنية الهاشمية	1.6	0.0	1.6
جمهورية السودان	0.8	0.778	1.578
المملكة المغربية	0.0	2.4	2.4
المجموع	545.4	64.391	609.791

جدول 1.1-ب : مساهمات الدول الأعضاء للصندوق

الدولة	المدفوع	مساهمات قمة بيروت	المجموع
مساهمات دول أخرى			
لبنان	-	0.239	0.239
جمهورية مالي	-	0.012	0.012
جمهورية باكستان	-	0.008	0.008
المجموع	-	0.259	0.259
المجموع الكلي	545.4	64.650	610.050

ويلاحظ أن 64.650 مليون دولار من أصل 150 مليون تم التعهد بها في قمة بيروت في آذار 2002 قد تم تسديدها وهذا المبلغ يساوي ما نسبته 43% فقط من قيمة الالتزامات الإجمالية (مؤتمر القمة العربية، 2007، التقرير السنوي السابع).

ويحرص الصندوق على الشفافية المالية من خلال نشر تقاريره السنوية والتي تتضمن قوائمه المالية وقرارات الصندوق الإدارية الخاصة، وعلى ذلك فقد عين الصندوق مدقق حسابات دولي، يعهد آليه مراجعة الحسابات الخاصة بالصندوق والوثائق الداعمة.

ويوزع رأي المدقق المالي مع كل تقرير سنوي ويقوم المدقق المستقل بمراجعة حسابات الصندوق مستخدماً لمعايير المراجعة الدولية، للحصول على درجة مقنعة من أن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية، وتشتمل المراجعة على فحص اختباري للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية، ويعتقد المدقق أن مراجعته تعتبر أساساً يمكن الاعتماد عليه في إبداء الرأي.

وقد عبر المدقق عن رأيه بأن القوائم المالية للصندوق (جدول 2.1-أ، 2.1-ب) تظهر وبعدل من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في 19 يناير 2007 ونتائج أعماله وتدفعاته النقدية للعام المنتهي بهذا التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. (بكر أبو الخير وشركائهم، ديلويت أند توش، 2007).

جدول 2.1: قائمة المركز المالي للصندوق (مؤتمر القمة العربية، 2007).

الموجودات	للعام 1427 (2007)
موجودات متداولة	
نقد وما في حكمه	92.254.097
مطلوب من صندوق القدس	9.750.832
مطلوب من البنك الإسلامي	1.317.342
إيرادات مستحقة	882.168
الجزء المتداول من قروض لدعم الموازنة	34.285.714
أرصدة مدينة أخرى	61.512
مجموع الموجودات المتداولة	138.551.665
موجودات غير متداولة	
قروض طويلة الأجل لدعم الموازنة	205.714.286
سلف مؤقتة لدعم الموازنة	165.000.000
قروض لتمويل مشاريع	29.452.999
مجموع الموجودات غير المتداولة	400.167.285
مجموع الموجودات	538.718.950
المطلوبات ورصيد الصندوق	
المطلوبات المتداولة	
مصاريف مستحقة	4.000
مجموع المطلوبات المتداولة	4.000
رصيد الصندوق	538.714.950
مجموع المطلوبات ورصيد الصندوق	537.718.950

3.1 القطاع الصناعي الفلسطيني

تزايد الاهتمام العالمي بالتصنيع في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي للارتباط الوثيق بين الصناعة والنمو الاقتصادي، وقد أظهرت الدراسات التي قام بها (كوزينتانز) بوجود علاقة قوية بين

المتغيرين التصنيع والنمو الاقتصادي (Simon,1971). لقد عبر (روستو) كواحد من اقتصاديي التنمية في رؤيته أن التصنيع شرط مسبق للنمو، وقد ربط ما يسمى بمرحلة الإقلاع بالخطوات التي تحقّقها الدولة بالتصنيع من خلال نجاح بعض الصناعات الريادية ودورها في سحب القطاعات الأخرى في طريق النمو الاقتصادي السريع (عبد الكريم، 2002).

وبالرغم من أن العديد من القطاعات الصناعية الفلسطينية هي صناعات وليدة مقارنة بنظيرتها العالمية، إلا أنها في الربع الأول من العام 2005 ساهمت ب 14.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد كانت حصتها بالتشغيل في الربع الثاني من العام 2005 من قوة العمل الفلسطينية 13.2% من إجمالي قوة العمل البالغة 589 ألفاً. (ماس، 2005)

يواصل القطاع الصناعي الفلسطيني التقدم بالرغم من الظروف الصعبة وتزداد مساهماته في الحياة الاقتصادية الفلسطينية يوماً بعد يوم، وتزداد حصته السوقية على حساب منتجات الاحتلال، والتصنيع بكل بساطة عملية تحويل المواد الأولية لسلع استهلاكية أو صناعية وسيطة، والتصنيع شرط أساسي للانطلاق بالتنمية الاقتصادية، والصناعة من أكثر القطاعات اتصالاً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من خدمات وإنشاءات وتجارة، ولا يخفى على أحد أنه قطاع ديناميكي سريع التطور ومحفز للقطاعات الأخرى، ومن ميزات القطاع الصناعي الفلسطيني اتصاله المباشر بالقطاع الزراعي، من خلال استخدامه للمواد الأولية الزراعية ومدّها بقيمة إضافية تساعد على تسويقها، ويقوم الصناعي الفلسطيني بتزويد الزراعة باحتياجاتها من مدخلات هامة لتكتمل الحلقة التصنيعية الزراعية.

ويعتبر القطاع الصناعي سفيرا من خلال قدراته على الوصول لأسواق عربية وأجنبية، وهو المعزز لميزان الدولة التجاري نتيجة مساهمته بالتصدير مقابل الاستيراد، وساهم القطاع الصناعي الفلسطيني بتحويلات جذرية ببنية الاقتصاد الوطني، وخاصة أنه استطاع زيادة حصته السوقية في سوقه المحلي من خلال تطوير وسائل الإنتاج وقنوات التوزيع.

ويساهم هذا القطاع بتنمية القوى البشرية من خلال ربطها بالتكنولوجيات الحديثة، وشراسته مع القطاع الأكاديمي لردم الفجوة بين المسارات الأكاديمية ومتطلبات سوق العمل الصناعي، والقطاع الصناعي رافد للتنمية الاقتصادية وذراعها في أعلى نسب التوظيف، وهو القادر على تشكيل مصدر هام من مصادر الخزينة الوطنية، إن القطاع الصناعي المؤهل يزود المواطن باحتياجاته من السلع بأسعار المعقولة وبالجودة المعتمدة على المواصفات العالمية.

وبالرغم من المعوقات الحالية الجمة الذي يواجهها القطاع الصناعي إلا أنه أظلم ب 12.4% من القوى العاملة الفلسطينية للعام 2006، وعدد منشآت صناعية قدر ب 12,211 منشأة صناعية، وقيمة إنتاجه قاربت على مليار ونصف دولار أمريكي. (أمل شقير، إبريل 2008، اتصال شخصي)

بحسب بيانات وزارة التخطيط- دائرة إدارة ورقابة المساعدات-فإن المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني قد وصلت إلى ما 8,439,703,29 دولار أمريكي، شاملة للمنح والقروض أيضا، وكذلك للمساعدات المقدمة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وامتدت هذه المساعدات من عام 1994 لغاية 2007 وبحسب نفس البيانات فإن القطاع الخاص الفلسطيني حظي بمساعدات قدرت ب 172,045,249 دولارا.

1.3.1. المعوقات التي واجهت القطاع الصناعي الفلسطيني :

تعرض القطاع الصناعي الفلسطيني لسياسة احتلالية ممنهجة حيث حاولت سلطات الاحتلال تسخير هذا القطاع لصالح الاقتصاد الأحتلالي وأعاقت هذه السلطات أي عملية تنموية للنهوض بالصناعة الفلسطينية لإبقائها تابعة لاقتصادها كي لا تتمكن الصناعة الفلسطينية من منافسة الصناعات الإحتلالية التي كانت تحتكر السوق الفلسطيني بلا منافس.

أن مشاركة هذا القطاع بنسب تشغيل أعلى منوط بعوامل عدة أهمها زيادة القدرات التنافسية لهذه المنتجات كي تتمكن من دخول أسواق جديدة وهذا سيؤدي حتما لزيادة القدرات الإنتاجية والتي تعتمد بالأساس على العنصر البشري، ولزيادة نسب التشغيل لا بد من توافر شروط سياسية، وحتى يتمكن القطاع الصناعي من النمو والتطور كان لا بد من وجود دعم مالي وفني وتقني من اجل إنجاح عملية التنمية، وقد كان البنك الإسلامي للتنمية، وما زال، احد الداعمين الأساسيين للقطاع الخاص الفلسطيني.

2.3.1. نشأة مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني التمثيلية:

في عام 1996 تم تأسيس اتحادات لكل من الصناعات الغذائية والدوائية وتبعها اتحادات صناعية تخصصية أخرى في 13 فرعا صناعيا تخصصيا تشمل الصناعات الغذائية، الدوائية، الكيماوية، البلاستيكية، الحجر والرخام، الجلود والأحذية، النسيج والملابس، الورق والكرتون والطباعة، الحرفية، أنظمة المعلومات، الإعلان، الإنشائية، المعدنية والهندسية، الصناعات الخشبية، واستقل

اتحاد أنظمة المعلومات بمؤسسة مستقلة غير منتسبة للاتحاد العام (أمل شقير، ابريل 2008، اتصال شخصي)

حيث تم تسجيل اتحادات الضفة الغربية في وزارة الصناعة بينما سجلت الجمعيات الصناعية في غزة لدى وزارة الداخلية وذلك نظرا لاختلاف البيئة القانونية في كل منطقة، تضم هذه الاتحادات والجمعيات الصناعية حاليا حوالي ما يزيد عن خمسة آلاف عضو، ويختلف حجم العضوية في كل اتحاد عن الآخر وفقا لحجم الفرع الصناعي ونشاط الاتحاد الصناعي التخصصي ويعتبر اتحاد الصناعات الدوائية أصغرها من حيث عدد الأعضاء ويضم في عضويته ستة مصانع، أما اتحاد النسيج فيعتبر أكبر اتحاد صناعي من حيث عدد الأعضاء ويضم في عضويته ما يزيد عن 800 عضوا.

4.1 مشكلة الدراسة

لعب البنك الإسلامي للتنمية والصناديق التي يديرها دورا مهما للسلطة الوطنية في مجالات دعم الخزينة والوفاء بالتزاماته في ظل الظروف الصعبة التي عاشها الشعب الفلسطيني وتتنوع دور البنك من الإغاثي الطارئ إلى التنموي المستدام، وقد ساهم البنك في العديد من المشاريع التنموية التي تصب في التطوير المؤسسي وتشجيع صادرات القطاع الصناعي الفلسطيني وبعد مرور هذه الفترة الزمنية الطويلة على عمل الصندوق نعتقد أنه من الضروري إعادة رؤية دوره في عملية التنمية المؤسسية للقطاع الصناعي حيث يمكن اختزال مشكلة البحث بالسؤال التالي:

هل تعزز برامج البنك الإسلامي للتنمية المقدمة للشعب الفلسطيني تطوير وتنمية مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني؟

5.1 مبررات الدراسة

يرى الباحث أن أهمية الدراسة تكمن في بحثها بعامل أساسي هو تعزيز تنمية القطاع الصناعي الفلسطيني لما يمثله هذا القطاع من أهمية في التغلب على مشكلة البطالة المتعمقة في المجتمع الفلسطيني، والتي لها من الآثار السلبية على المتعطل والعائلة والمجتمع بشكل عام، بالإضافة إلى دوره في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ويذهب البعض إلى أن تنمية القطاع الصناعي ستدعم الخزينة بشكل مباشر من خلال الضرائب والعائدات المتحققة الأخرى.

ومن جانب آخر فإن البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة تنموية تعمل بالأراضي الفلسطينية بشكل تنموي شبه شمولي، حيث يركز البنك على العديد من القطاعات الحيوية التي تشكل مجتمعة أهداف التنمية الفلسطينية الشاملة بدءاً بالقطاع الزراعي، وتأهيل الجامعات الفلسطينية والمحافظة على الإرث الثقافي والتاريخي في القدس الشرقية، وتجهيز المستشفيات والمرافق الطبية، تنمية المشروعات الصغيرة والمدرة للدخل، إلى المساعدات الفنية والدراسات الخاصة بالاقتصاد الفلسطيني.

وما دفع الباحث لدراسة ظاهرة صندوق الأقصى هو قربه من القطاع الصناعي الفلسطيني، وقلة الدراسات التي تطرقت للصندوق ودوره في التنمية الفلسطينية سواء من وجهة نظر الصندوق أو المستفيدين من مشاريعه، إذ تقتصر منشورات الصندوق على تقريره السنوي. إن البحث في دور البنك الإسلامي في عملية التنمية الصناعية الفلسطينية له من الأهمية الكثير، حيث ستجيب هذه الدراسة بشكل مباشر عن مشكلة الدراسة وهي دور البنك الإسلامي للتنمية (وحدة صندوق الأقصى) في تنمية مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني، وستجيب عن أسئلة فرعية عديدة منها توافق البرامج مع احتياجات هذا القطاع الهام، وتوافق هذه البرامج مع خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى (2004-2007)، وستبحث أيضاً بطبيعة المؤسسات المستفيدة من مساعدات البنك، ويأمل الباحث إن تزود هذه الدراسة المهتمين بمعلومات قيمة يستطيعون الاعتماد عليها حين ترسم سياسات التنمية المتعلقة بالقطاع الصناعي الفلسطيني واستراتيجيات التصنيع الفلسطيني.

6.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1.6.1 الهدف العام:

تهدف الدراسة للتعرف على دور البنك الإسلامي للتنمية (وحدة صندوق الأقصى) في تنمية مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني.

2.6.1 الأهداف الخاصة:

- البحث في ملائمة المشاريع المقدمة من البنك (وحدة صندوق الأقصى) لاحتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني.

- التعرف على مدى توافق المشاريع المقدمة من البنك (وحدة صندوق الأقصى) مع خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى (2005-2007)
- التعرف على أثر المشاريع المقدمة على تشجيع الوصول لأسواق جديدة.

7.1 فرضيات الدراسة

ترتكز هذه الدراسة على الفرضيات التالية :

- هل للمشاريع المقدمة من البنك (وحدة صندوق الأقصى) دور إيجابي على تنمية مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني؟
- هل هنالك توافق بين المشاريع المقدمة من البنك (وحدة صندوق الأقصى) وخطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005-2007 ؟
- هل المشاريع المقدمة من البنك (وحدة صندوق الأقصى) تتقاطع مع احتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني؟
- هل مشاريع البنك (وحدة صندوق الأقصى) تشجع الوصول لأسواق جديدة؟

8.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع الصناعي الفلسطيني والذي يعتبر محركاً للقطاعات الأخرى ضمن عنقوده الصناعي الكبير والذي يشمل ولا يقتصر على قطاعات الطاقة والإسكان والمواصلات والاتصالات وقطاع الإعلان والتعبئة والتغليف والشحن الجوي، وكذلك من أهمية مؤسسات هذا القطاع الصناعي والتي تطلع بدور محوري في توجيه مساعدات المانحين ضمن برامج معده مسبقاً وقدرتها على قيادة التنمية الصناعية الوطنية، ودورها الهام في مجال تقديم المساعدة الفنية والتقنية للصناعيين، وكذلك من أهمية البنك الإسلامي للتنمية كرافد من روافد المساعدات الإنمائية للشعب الفلسطيني ومؤسساته.

وخصوصية هذه الدراسة أنها :

- ستقدم للقارئ صورة واضحة عن مؤسسات القطاع الصناعي والأهداف الكامنة من وراء تأسيسها و أيضاً معلومات وافية عن البنك الإسلامي للتنمية وتواجده في فلسطين ومشاريعه المقدمة للشعب الفلسطيني وما هو دور هذه المساعدات في التطوير المؤسسي.

- إظهار أهمية التمويل المقدم من البنك الإسلامي للتنمية وعدم ارتباط البنك بأجندة سياسية.
- إبراز دور التمويل العربي في الحالة الفلسطينية.
- توفير معلومات للمهتمين بالشؤون التنموية حول حالة القطاعات الإنتاجية.
- مساعدة القطاع الصناعي في إعادة هيكلته حسب رؤى الصناعيين أنفسهم.
- توضيح أهمية البعثات والمعارض الخارجية في ترويج المنتجات الفلسطينية.
- رفد المكتبة الفلسطينية بمرجع جديد يربط المساعدات العربية بالقطاع الصناعي وتطويره.

9.1 الجهات التي ستستفيد من هذه الدراسة

يرى الباحث أن هناك العديد من الجهات يمكنها الاستفادة من هذه الدراسة ولعل أبرزهم:

- القطاع الخاص الفلسطيني/فلسطين.
- البنك الإسلامي للتنمية/المملكة العربية السعودية.
- صندوق الأقصى/المملكة العربية السعودية.
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- وزارة الاقتصاد الوطني/السلطة الوطنية الفلسطينية.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي/السلطة الوطنية الفلسطينية.
- المجلس التشريعي الفلسطيني

10.1 هيكلية الدراسة

جاءت هيكلية الدراسة مقسمة إلى خمسة فصول كالتالي :

عرض عام وتمهيد لهذه الدراسة، ومشكلتها، ومبرراتها، وأهدافها، وأهميتها، وأسئلتها، وفرضياتها.	الفصل الأول
يركز على واقع التنمية والمساعدات الدولية في السياق الفلسطيني وخطط التنمية الفلسطينية والقطاع الصناعي الفلسطيني والمراحل التي مر بها، ومؤسسات هذا القطاع التمثيلية ومؤسسات القطاع الخاص الداعمة، وقد ركز الباحث على نشأة صندوق الأقصى والقطاعات التي استهدفها خلال فترة الدراسة.	الفصل الثاني

يستعرض الأدبيات الفلسطينية السابقة والتي اقتربت وأفادت موضوع البحث وكذلك يستعرض بعض الدراسات العربية. تناول هذا الفصل عرضاً شاملاً لأساسيات الدراسة، كمنهجية الإعداد، والأدوات، ومجتمع الدراسة وعينتها. يقدم الباحث عرضاً لدراسة وتحليل النتائج التي وصلت إليها الدراسة.	الفصل الثالث الفصل الرابع الفصل الخامس
خصص للاستنتاجات والتوصيات ولمقترحات لعناوين دراسات مستقبلية.	الفصل السادس

وأخيراً ألق بحق بهذه الفصول الستة قائمة بأهم المصادر والمراجع.

الفصل الثاني

الإطار النظري

1.2 مقدمة

يتناول هذا الفصل مواضيع التنمية والمساعدات الدولية وبدايات التفكير بالمساعدات عالميا والأسباب الدافعة لتقديم هذه المساعدات ويبحث هذا الفصل في تتبع المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين وتدرج هذه المساعدات وأشكالها بحسب الفترات المختلفة.

2.2 مفهوم التنمية

لمفهوم التنمية سيرة ذاتية نمت في سياق تاريخي محدد كان قد سبقه مفاهيم أخرى ظهرت في أزمته وثقافات مختلفة مثل التطور والتحديث والتمدن والرقى والتغريب وغيرها، لكن الحديث عن التنمية أخذ بالبروز بعد الحرب العالمية الثانية واستقلال غالبية المجتمعات المستعمرة وانتشار الدولة القومية. (برنامج دراسات التنمية، 1998).

وتشير التنمية الحديثة إلى مفهوم التغيير الإيجابي مجتمعا وهي عملية مخطط لها وموجهة بشكل واعى للوصول لأهداف مرسومة مسبقا ضمن خطة تنمية شاملة، تستخدم الدولة إمكاناتها وسياساتها لإحداث التغيير المرجو ومن أدوات الدولة سياساتها التشريعية والمالية والنقدية، حيث إن التنمية عملية تستوجب التدخل والتوجيه (فتح الله، 1995).

3.2 النمو والتنمية

يختلط مفهومي النمو والتنمية أحياناً، ومن أوائل الذين طرّقوا باب التمييز بين المفهومين كان الاقتصادي (شومبتر) والتمايز الواضح بين المفهومين يقع في إطار التلقائية والتخطيط، فالنمو تلقائي ينتج عن الزيادة السكانية والثروة والادخارات والإنتاج والاستهلاك، هذه الزيادات تؤدي لزيادة بالنتائج المحلي الإجمالي، أما التنمية بوصفها عملية مخطط لها وواعية فالدولة تتدخل بسياساتها لإحداث التغيير البنوي والمؤسسي ولا تترك للتلقائية مجالاً، بل هي من يرسم الخطوط العريضة للعمليات المرافقة.

وعلى عكس النمو المرتبط بالنتائج القومي الإجمالي، فالتنمية تغير تراكيب الإنتاج وهياكل مساهمات المدخلات المختلفة في العمليات الإنتاجية، وهذا يتصل بتغير سياسات توزيع الموارد على القطاعات الإنتاجية المختلفة، وعلى النقيض من النمو وعنوانه الأساسي الرقمي منفرداً، تتوسع التنمية وتضع البشر عنواناً لها وهدفاً وهي التي تقوم بتغيير نوعية حياة البشر وتزيد من مساهمتهم في تقرير أنماط التنمية من خلال توسيع خياراتهم وضمان مشاركتهم في مختلف مناحي العملية التنموية.

وتختلف عن النمو بأنها مفهوم تخطيطي مستقبلي يتحد مع أهداف في مجالات الحياة كافة وتترابط مع زيادة الميزات التنافسية للعملية الإنتاجية وكذلك مخرجاتها متزامنة مع نوع من العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. (فتح الله، 1995).

ولمعرفة أي أنواع النمو الذي يواكب التنمية نمايز بين أنواعه الثلاث وهي:

- النمو الطبيعي: والذي يحدث نتيجة لزيادة عدد السكان واحتياجاتهم من الاستهلاكات التي تلبّيها سلع وخدمات ينتج عنها زيادة في مدخلات الإنتاج والنتيجة زيادة الدخل القومي الإجمالي وارتفاع أرقام النمو.
- النمو العابر: سمي بالعابر لميزته الطارئة غير حامل لصفة الديمومة، وينتج عن ظروف اقتصادية لا تلبث إن تزول، ويعزي فتح الله هذا النمو العابر لارتباطات طارئة في التجارة الخارجية للدولة.
- النمو المخطط: يختلف عن أنواع النمو الأخرى بارتباطه بعملية تخطيط لموارد المجتمع ومتطلباته وقدرة الدولة على متابعته وإشراك المجتمع بالتخطيط لتحويله لعملية تنموية شاملة.

ولا يجب التقليل من أهمية النمو الطبيعي وقدرته على نقل البلد من الركود إلى التنمية، وهذا يتطلب وجود الدولة الموجبة والتي تستطيع اشتقاق وتربية هذا النمو ليصب في صالح ضمان استمراره لكي لا يتحول للنوع الثاني من النمو العابر الجامد، بل تحوله إلى نمو مطرد وتنمية حقيقية تنقل الدولة من حالة التخلف إلى التقدم. (حبيب والبنبي، 2002).

4.2 التبعية والتخلف

يتشابك المفهومان، فالتبعية تنتج التخلف والعكس صحيح أيضا، فكلاهما سبب ونتيجة للأخر. (فتح الله، 1995) ولإزالة التخلف لا بد من إنهاء التبعية التي صنفت في أربعة أبواب، أولها التبعية الاقتصادية والتي تتجلى صورتها النمطية بسيطرة رأس المال الأجنبي المحتكر على فائض إنتاج قوى العمل المحلية، أما التبعية التجارية فتتكون عند اعتماد علاقات تجارية متمحورة في عدد ضيق من الدول مما يخلق ميزانا تجاريا مشوها، وتكون التجارة الخارجية أهم ركائز الاقتصاد الوطني.

أما سيطرة الرأس مال الأجنبي على القطاعات المالية من بنوك وسياسات اقرضية وائتمانية وتوجيه هذه السياسات نحو القطاعات الاقتصادية عدا الإنتاجية منها فهو التبعية المالية، وما استنزاف الموارد المالية المحلية في استيراد مقومات التقانة الحديثة المشروط بشروط الشركات عابرة القارات وعدم قدرة البلد على الإبداع وإنتاج هذه التقانة والمعرفة أو عدم تقته بمنتجه المحلي منها هو التبعية التقنية، وعادة ما تنهافت دول العالم الثالث على شراء هذه المعرفة بشكل غير عقلاني. (سننش، 1974).

5.2 التنمية المستقلة

تقوم التنمية المستقلة على تأمين استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولا يمكن تأتي أي استقلال إلا من خلال تغيرات جذرية وعميقة في الأداء الاقتصادي لرفع كفاء وحداته الاقتصادية المختلفة للوصول إلى موقع متقدم على طريق الاستقلال التنموي (فتح الله، 1995)، فلا بد من تمكين البلد من الاعتماد على الموارد الوطنية في الوصول للتنمية والخروج من الارتباطات الوثيقة مع اقتصاديات أخرى والبحث عن تكاملات اقتصادية إقليمية وعالمية بديلا عن الارتباط، وهذا يتطلب إعادة تقييم للعلاقات الاقتصادية القائمة، وتغيير النمط العلاقتي السلبي إن وجد وتجييره لصالح البلد، وخفض قيم الواردات لتقليل الانكشاف للخارج من خلال توجيه الإنتاج نحو الداخل

وتشجيع الناس على الاستثمار باستخدام الأموال المحلية والمدخرات لتقليل الاعتماد على الرأس مال الأجنبي، هذا كله يتطلب دولة قادرة على رسم سياسات تنموية واستخدام أدواتها بشكل فعال وتشجيع الابتكار والبحث العلمي للتقليل من الاعتماد على المعرفة والتقانة المستوردة وهذا لا يبتعد عن ضرورة وجود مؤسسات اقتصادية مؤمنة بالتغيير الإيجابي الموجه نحو تنمية مستقلة معتمدة على الذات.

6.2 المساعدات

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المساعدات على أنها التدفقات المالية بصيغة منح أو قروض أو مساعدات تقنية من دول أو صناديق مشتركة والتي تحول لطرف رسمي في الدولة المستقبلية وتحمل أهداف التطوير الاقتصادي والرفاه لتلك الدولة، ويستثنى من هذا التعريف المساعدات العسكرية والاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية وأية هبات أو قروض لأفراد.

ما انفكت الدول المتقدمة من الحديث عن مفهوم الإيثار وربطه بالمساعدات للدول الفقيرة النامية، ولكن الحقيقة تكمن في المكاسب المشتركة من نتائج التنمية الاقتصادية للدول النامية، ويشار دائما للمعتقدات والتوجهات السياسية والسياسة الخارجية للدولة المانحة ومصالحها التجارية على أنها مركبات أساسية في تحديد سياساتها من المساعدات.

ولا زال الدعم المالي المقدم في الكوارث الطبيعية والأزمات العالمية يشكل نوعا إنسانيا من المساعدات، وتغلب المساعدات الحكومية على الشعبية في هذه الأحداث. في سنوات الخمسينات والستينات ركزت المساعدات على حاجات الدول النامية، أما الآن فالمساعدات تحمل في طياتها نظرة متعددة الأهداف مع استخدام لوحات قياس متعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية المتحققة من آثار المساعدات، للتحقق من مقومات التنمية الأخرى كتقليل الفقر وتحقيق سياسات اجتماعية تخدم الناس، (Thorbeck, 2000) ويرتبط قياس المساعدات بتعداد السكان وهنا نلاحظ إن ما تتلقاه غانا أو مالي أكثر بكثير مما تلقتة الهند من مساعدات دولية مقارنة بعدد السكان (Alesina, A, Dollar, 2000) وهذا يؤكد وجود أجندة أخرى لدى المانحين تتعلق بالسياسات الخارجية.

في سنوات الحرب الباردة استخدمت المساعدات لمنع انتشار الشيوعية في العديد من البلدان، ولتشجيع إيدولوجياتها ركزت الدول الاشتراكية الغنية في مساعداتها على الدول النامية التي تنتهج نهجها السياسي، والولايات المتحدة استخدمت المساعدات لتمرير سياستها بالشرق الأوسط وركزتها

على مصر وإسرائيل، أما فرنسا يكاد يكون ميزان مساعداتها الخارجية مرتبطا بمستعمراتها السابقة والدول الفرنكوفونية، ويلعب التصويت في مؤسسات الأمم المتحدة دورا في شكل وقيمة المساعدات الدولية (Alesina ,A , Dollar , D, 2000).

بالرغم من أن الدول المانحة تختلف بإستراتيجية مساعداتها الخارجية، إلا أن مساعداتها الخارجية تتحكم بها مجموعة من السياسات الخارجية والمصالح الاقتصادية والتجارية مع الدول النامية، مع قليل من التركيز على الحاجات التنموية . (Berthemly, 2006)

ويقاس تقدم أي دولة بمساعداتها الخارجية من نسبة هذه المساعدات من الدخل المحلي الإجمالي، ووصلت الدول الاسكندنافية للنسبة التي وعدت العالم النامي بها وهي 0.7% من دخلها المحلي الإجمالي تقدم كمساعدات لدول العالم النامي، إلا أن الولايات المتحدة في العام 2002 لم يتجاوز حجم مساعداتها الخارجية 0.1% من دخلها المحلي الإجمالي.

7.2 مناهج قياس أثر المساعدات

تم تجريب العديد من المناهج لقياس أثر عوائد المساعدات الدولية، ففي بعض الأحيان اعتمد قياس النمو المتحقق على صعيد المؤشرات الاجتماعية، وفي بعض جهات النظر تقاس القدرة على الوصول للأهداف الموضوعية مسبقا، لكن المشكلة التي تواجه الباحثين هي إن فشل أو نجاح القدرة للوصول الى الأهداف أو النمو المتحقق في بعض المؤشرات الاجتماعية لا يمكن ربطه فقط بالمساعدة نفسها، وإنما هنالك عوامل أخرى، وتبقى التحفظات قائمة على القياس المعتمد على (قبل وبعد)، لأن فشل بعض مشاريع التنمية في تغيير واقع (بعد) لأفضل من (قبل) لا يعني بأي حال من الأحوال فشل كل مشاريع المساعدة، وباعتباره عملا يحمل في طياته بعض المخاطرة فأن أي عملية تقييم لأثر المساعدات لا بد وأن تتحلى بالصفات التالية :

- استخدام أساليب التحليل العميق لفحص النتائج.
- التركيز على العوامل التي أثرت على النتائج بشكلها الإيجابي والسلبي (Gunning J, 2005), والتحلي بالموضوعية القصوى والمبدئية مع التركيز على الوضع (مع وبدون) مساعدات وإيجاد صيغة معقولة من القياس يجب الأخذ بالاعتبار أية أحداث قد أثرت على المنطقة أثناء تنفيذ المشروع وإعطاء هذه الأحداث وزنا مناسبة (Bigsten,A,2006)

8.2 التنمية فلسطينيا

هنالك إجماع بأن التنمية تحت الاحتلال مستحيلة، لأن الواقعين تحت الاحتلال يفنقرون لأبسط مقومات التنمية واحتياجاتها الأساسية.

وقد بدأت محاولات التنمية الفلسطينية من العام 1993 وبدايات إنشاء السلطة الوطنية، وبذلت منظمة التحرير جهودا في البناء المؤسسي المرتبط بالعملية التنموية، وبمساعدة المانحين فقد طورت المرافق العامة صحية وتعليمية، وأنشئت مطارا دولياً و قوات أمن، و طورت البنية التحتية المرهقة زمن الاحتلال الكامل.

ووقعت منظمة التحرير العديد من اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية والسوق العربية المشتركة، لتصل البضائع والسلع الفلسطينية لعشرات الأسواق معفية من الجمارك (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2006).

وأصدر المجلس التشريعي العديد من القوانين والأطر الناظمة للاقتصاد ومنها قانون العمل والعطاءات الحكومية وقانون تنظيم الموازنة وقانون المواصفات والمقاييس وقانون الوكلاء التجاريين وتعتبر البيئة القانونية المشجعة عنصر أساسياً في مقومات العملية التنموية.

1.8.2. معوقات التنمية في فلسطين :

تنقسم معوقات التنمية إلى قسمين رئيسين:

- أولاً: معوقات داخلية.
- ثانياً: معوقات خارجية.
- ولكل من هذين القسمين عوامل تحدد ظروفه ومدى تأثيره على سير العملية التنموية والنشاط الاقتصادي العام في فلسطين (شافعي، 1970).

1.1.8.2. المعوقات الداخلية:

تتمثل المعوقات الداخلية فيما يأتي:

- ضيق مساحة الأرض.
- نقص الموارد الطبيعية.
- نقص رأس المال.
- قلة مصادر المياه.
- الكثافة السكانية (شافعي، 1970).

المعوقات الداخلية والتي تعطل سير عملية التنمية في فلسطين منها أسباب ليست اختيارية أو على وجه الأصح هي أسباب تلقائية حيث أن مساحة الأرض في فلسطين بطبيعتها مساحة صغيرة قياسا بالدول الأخرى وهذا عدا عن الجزء الأكبر من فلسطين الخاضع لسلطة الاحتلال الإسرائيلي والذي يمنع سير عملية التنمية الفلسطينية بشكل مستقل وناجح. كما أن فلسطين لا تتوفر فيها موارد طبيعية ذات بُعد اقتصادي كبير لتكون ذات نفع لتنمية الاقتصاد الفلسطيني حيث أن فلسطين لا تملك موارد معدنية كالذهب والحديد وغيرها من المعادن ذات القيمة الاقتصادية التي تساهم في دعم الاقتصاد في فلسطين (شافعي، 1970).

أيضا فإن الوضع السياسي والأمني غير المستقرين يعتبران من عوامل التردد الرئيسية لأي استثمار من رؤوس الأموال الفلسطينية وأصبح رأس المال المحلي لا يقدم على مشروعات استثمارية ضخمة بحكم الظروف المحيطة وغير المشجعة، عدا عن نقص الاستثمار الخارجي أيضا، حيث إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر من العوامل الهامة في التنمية الاقتصادية الوطنية.

كما أن الكثافة السكانية المتزايدة تشكل عبئا على عملية التنمية أيضا لأن عدد السكان يعتبر أكثر من قدرة الاقتصاد الفلسطيني الهش على استيعابه، ولا تتوافق معدلات الخصوبة العالية في قطاع غزة والتي وصلت إلى 5.4، ونسبة الخصوبة تمثل عدد المواليد الأحياء للنساء خلال فترة حياتهن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007) مع مساحة قطاع غزة الصالحة للسكن حيث تبلغ الكثافة السكانية 3151 مواطن لكل كيلومتر مربع واحد أما في الضفة الغربية فالكثافة السكانية 344 مواطن لكل كيلومتر مربع (Cobham & Kanafani 2004)، وقلة الموارد في القطاع وهذا ما يسبب ضغطا كبيرا على الأوضاع الاجتماعية الفلسطينية والاقتصاد الوطني.

ولم تنتهج السلطة الوطنية سياسات جديدة موجهة للتعامل مع مشكلة الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني، ما أدى إلى انعكاسات تنموية خطيرة. (مكحول والبطمة وعطياني 2001).

ويعاني الشعب الفلسطيني من معوقات على أصعدة أخرى من المجالات التنموية كالمشاكل التي تواجه قطاع التعليم والثقافة حيث يعتبر التعليم والتدريب والثقافة من العوامل والمقومات الهامة التي يكون لها أثرها في التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك نظرا لما تتركه هذه الجوانب من آثار هامة مثل خلق الوعي والحافز على العمل لدى السكان وسرعة استيعاب المعرفة الفنية الحديثة وتحقيق نوع من المرونة المهنية والاجتماعية.

وبشكل عام فإن الدول النامية بما فيها فلسطين لديها انخفاض في مستويات الصحة حيث أن البلاد المتقدمة تمتاز بارتفاع في مستويات الصحة وكذلك بارتفاع متوسط الأعمار بين أفرادها وهذا ما لا نجده في الدول الأقل تطورا حيث نلاحظ تدهورا واضحا في الحالة الصحية للأفراد وارتفاعا في معدلات وفيات الأطفال وانخفاضا في متوسط الأعمار هذا بشكل عام أما على مستوى التخصيص فإن فلسطين يختلف فيها الأمر عن باقي الدول حيث أن الحالة السياسية العامة هي المؤثر الأول المعوق للتنمية وخسائر الاقتصاد الفلسطيني والخسائر البشرية أيضا ليس سببه قلة الخبرات أو عدم توفر مختصين في مجالات التنمية وإنما يتحمل الاحتلال المسؤولية عن هذه الخسائر بشكل مباشر.

2.1.8.2. المعوقات الخارجية:

لقد واجه الشعب الفلسطيني تدهورا كبيرا في تنمية أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية حيث أن ممارسات الاحتلال تركزت على هدم كل ما يمكن أن يساعد في تنمية الظروف الحياتية أو تحسين المعيشة للفلسطينيين، ولعب هذا الاحتلال الدور الأكبر على مدار عدة عقود في خلق جميع المعوقات في طريق تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين. وقد واجه الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة الراهنة سياسات احتلالية متعددة تهدف إلى تدمير أي نجاح يحققه، حيث اتبع الاحتلال أساليب جعلت نجاح عملية التنمية في فلسطين شبه مستحيلة ومن هذه المعوقات التي اتبعتها الاحتلال:

- الإغلاق الشامل للمناطق الفلسطينية وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وإقامة الحواجز العسكرية ومنع الحركة. حيث أقام في الضفة الغربية 540 مانعا فيزيائيا. (PFI,2006)
- وضع العراقيل بوجه الاستيراد والتصدير من وإلى المناطق الفلسطينية، وكان لهذا أثرا سلبيا كبيرا جدا (Palestinian Federation Of Industries,2006)
- إغلاق معابر قطاع غزة، حيث أن الاحتلال في شهر تموز 2006 لم يتم فتح معبر المنطار لدخول وخروج البضائع من وإلى قطاع غزة (Paltrade,2006).

- عدم السماح للشاحنات الفلسطينية التجارية بالتنقل بين المحافظات.
- حرمان السلطة الفلسطينية من الإيرادات الجمركية وعائدات الضرائب والتي قدرت بـ 75 مليون دولار شهريا في العام 2005 (Young, 2006).
- تجميد المناطق الصناعية والتجارية على خطوط التماس.
- تقسيم المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات.
- رفع نسب البطالة إلى أكثر من 60%، بحرمان آلاف العمال الفلسطينيين من العمل داخل أراضي 1948، حيث ترتفع نسبة البطالة إلى 50% من إجمالي القوى العاملة أيام الإغلاق (مكحول، 2000) وارتفاع نسبة الفقر وما يترتب عليها من آثار سلبية.
- سياسات إغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الاحتلالية، وما يعكس من ضرب للصناعة الوطنية.

وهناك آثار اقتصادية سلبية جدا سببها ارتباط اقتصادنا الفلسطيني بالاقتصاد الإحتلالي وقد نجح الاحتلال في ربط الاقتصاد الفلسطيني بالكامل باقتصاده من خلال :

- ربط العمالة الفلسطينية بسوق العمل الخاص به.
- ربط المناطق المحتلة بشركات الكهرباء والماء والهاتف الاحتلالية.
- فصل الفلسطينيين اقتصاديا عن محيطهم الاقتصادي العربي.
- حصر استيراد المواد الأولية للزراعة والصناعة من الاحتلال أو بواسطته.
- التوقف عن منح رخص استيراد الآلات الصناعية لمنع إقامة مصانع جديدة.
- نقل الصناعات ذات الكثافة في استخدام العمال للأراضي الفلسطينية المحتلة.
- عدم السماح بإقامة مؤسسات مالية فلسطينية وخاصة البنوك.
- فرض ضرائب مرتفعة على القطاع الخاص وإصدار أوامر عسكرية بمصادرة وإغلاق مصالح الممتنعين عن الدفع.
- حصر البناء داخل الهياكل التنظيمية للمدن، مما أدى الى تضخم أسعارها.

باستخدام السياسات السابقة أصبحت التنمية الاقتصادية الفلسطينية عملية شبه مستحيلة مع هذه التبعية الكاملة للاقتصاد الإحتلالي ومع كل هذه المعوقات كانت هناك معوقات أخرى مارسها الاحتلال الإسرائيلي من خلال إعاقة الطاقة التسويقية الداخلية للمنتجات المحلية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002)، بالإضافة لما سبق فإن صغر حجم السوق الفلسطيني ومحدودية الموارد الطبيعية أدى إلى تشوهات بنيوية في اقتصاد الأراضي الفلسطينية بشكل عام (عبد الكريم، 2002)،

ونظرا لتعنتها فأن المستوى السياسي الفلسطيني لم يستطع تحقيق انجازات في مواضيع حركة السلع والمواطنين، حيث أن الاستفادة من القرارات السياسية والتي تشمل السيطرة على المعابر والوصول للمصادر الطبيعية وإدارة المناطق ضرورية للاقتصاد لبيادر طريق النمو القوي والمستديم لم تتحقق.(Said,1998).

9.2 خطط التنمية الفلسطينية

فيما يأتي تتناول الدراسة تفاصيل ذات علاقة بخطط التنمية الفلسطينية.

1.9.2 البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني (1994-2002):

قامت منظمة التحرير الفلسطينية ببناء أول خطة تنمية فلسطينية في العام 1993، وأطلقت عليها اسم البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني (1994-2000)، وحظي القطاع الصناعي الفلسطيني كمكون أساسي من مكونات القطاع الخاص على اهتمام بالغ بالخطة، من حيث احتياجاته النقدية والبنوية (برنامج الإنماء الفلسطيني، 1993) وحددت الخطة مطلبها من هذا القطاع بالإنتاج ونسب التشغيل العالية، ومن واجبات منظمة التحرير توفير البيئة القانونية الملائمة لعمله ونموه، وجعل البيئة الفلسطينية بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي، إلا أن الفترة الانتقالية امتدت ليومنا هذا والتغيرات السياسية السريعة لم تمكن الخطة من النجاح على كافة المستويات، بالرغم من الإعداد الجيد لها وبمشاركة عدد كبير من الخبراء الفلسطينيين.

2.9.2 خطة التنمية متوسطة المدى (2005-2007):

كنتيجة حتمية للهجمة الشرسة التي تعرضت لها الأراضي الفلسطينية في نيسان 2002 ومحاصرة الشعب الفلسطيني واجتياح مدنه بالدبابات وإحراق الخسائر الفادحة بالأرواح والممتلكات، تحركت السلطة الوطنية بتطوير خطة تنمية متوسطة المدى 2005-2007، وذلك لرسم الخطوط العريضة لاحتياجات الشعب الفلسطيني من مساعدات تؤهله للنهوض مرة أخرى بعد الحرب العنيفة التي خاضها الاحتلال ضده (خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى، 2004). تبوء القطاع الخاص منزلة ذات أهمية في هذه الخطة، حيث أولكت إليه مهمات عديدة وصعبة ومنها خفض نسب الفقر من خلال محاربة البطالة، ورفع مستويات الدخل والمساهمة في النمو على المستويين المتوسط وطويل المدى، ورفع خزينة السلطة بالعائدات. وحددت الخطة الصناعات الواعدة بالغذائية والحجر

والرخام والدوائية والنسيج والملابس، وسعت لتقديم برامج بناء قدرات في التنافسية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإعداد دراسات وأبحاث تصديرية واستكشافية للصادرات وتحديث الصناعة (خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى، 2004).

إلا أن الظروف السياسية في الأراضي الفلسطينية تغيرت، وساءت العلاقات الفلسطينية-الدولية بعد فوز حماس بالانتخابات وما تلى ذلك من أحداث في قطاع غزة.

10.2 فلسطين والمساعدات

في 13 أيلول 1993 وقعت منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الأمريكية إعلان المبادئ وهو ما اصطلح على تسميته لاحقاً اتفاق أوسلو، وفي نفس العام وبعد شهرين من التوقيع اجتمعت الدول المانحة في واشنطن بمؤتمر سُمي مؤتمر المانحين، والهدف الرئيس من المؤتمر كان آليات مساعدة الدولة الناشئة في الضفة الغربية وقطاع غزة وسُبل دعم تأسيسها لتمكين عملية السلام وإيجاد البيئة الملائمة والداعمة للعملية السلمية. الدول المجتمعة في اجتماع المانحين وما صار يطلق عليها (الدول المانحة) أقرت مساعدات للسلطة الجديدة بـ 2.5 مليار دولار وشارك بالاجتماع خمس وأربعون دولة ومؤسسة (اشتية، 2003). وأهداف المساعدات كما أقرتها الدول المانحة هي:

- دعم عملية السلام عن طريق التنمية الاقتصادية.
- إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار.
- إزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر وترسيخ المؤسسات الديمقراطية.

1.10.2.1. مراحل المساعدات في الحالة الفلسطينية :

جزأت الأدبيات الفلسطينية مراحل المساعدات إلى ثلاثة فترات، وتتشابه كل من الفترات الثلاث بمزايا محددة وترتبط بمجموعة عوامل أغلبها سياسية، والفترات الثلاث هي :

1.1.10.2. المرحلة الأولى (1994 - 1997):

تزايدت المساعدات، فبدلاً من 2.5 مليار دولار تعهدت الدول المانحة ازداد الصرف ليصل إلى 3.4 مليار دولار حتى نهاية العام 1997 (تقرير التنمية، 2004)، ويعزى ذلك للحالة المتردية التي

عاشتها مناطق السلطة في تلك الفترة من إغلاق متكررة وازدياد لاحتياجات السلطة الناشئة، ومن الواضح أن شعور الفلسطينيين بأن مجموعة الدول المانحة معنية بهذا الجسم الجديد ونجاحه وأن العالم على استعداد للاستثمار في عملية السلام شجعهم على طلب المزيد من المساعدات.

وامتازت هذه الفترة بتراجع مستمر بالموشرات الاقتصادية وازدياد لنسب البطالة والفقر (تقرير التنمية، 2004)، وذلك نظرا للسياسات الإسرائيلية المتعلقة بإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة وتقنين منح تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين، وتقيد حرية التنقل بين الأراضي المحتلة عام 1948 وتلك المحتلة عام 1967.

2.1.10.2. المرحلة الثانية (1998 - 2000):

يلاحظ انخفاض التزامات الدول المانحة إلى 2.2 مليار دولار، مع انخفاض في الصرف إلى 1.46 مليار مساويا ل 71% من الالتزامات (تقرير التنمية البشرية، 2004)، إلا إن العالم العربي قد فاقت نسبة صرفه لالتزاماته حيث صرف 104% من إجمالي ما التزم به، ويمكن إرجاع ذلك لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية في نهاية هذه المرحلة وتحديدًا في أيلول من العام 2000.

3.1.10.2. المرحلة الثالثة (2001 - 2003):

امتازت هذه المرحلة بالدعم العربي المكثف، ففي العام 2000 وتحديدًا في القمة العربية التي عقدت بالقاهرة، حيث اتفق العرب على تأسيس صندوقين عربيين لدعم صمود الشعب الفلسطيني بأرضه ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، فكان نتاج القمة صندوق القدس برأس مال يبلغ 200 مليون دولار وصندوق الأقصى برأس مال 800 مليون دولار وقامت غالبية الدول العربية بتسديد التزاماتها تجاه الصندوقين. بلغت قيمة المساعدات في هذه الفترة ما يقارب 3 مليار دولار (تقرير التنمية، 2004) وأعيد ترتيب الجهات المانحة لتتقدمها المجموعة العربية.

2.10.2. التوزيع القطاعي للمساعدات:

لتسهيل تتبع المساعدات الدولية اعتمدت وزارة التخطيط تصنيفًا قطاعيًا للمساعدات الدولية ويعتمد هذا التوزيع على طبيعة استخدام هذه المساعدات، ويُندرج تحت هذا التوزيع خمسة قطاعات رئيسية هي:

- البنية التحتية وتشمل الطاقة والإسكان والنفايات الصلبة والسائلة والاتصالات والمواصلات والمياه
- القطاعات الإنتاجية
- القطاعات الاجتماعية وتشمل التعليم والصحة والشباب والطفولة والمرأة والمساعدات الإنسانية
- بناء المؤسسات
- القطاعات المتنوعة

جدول 1.2: التوزيع القطاعي للمساعدات (تقرير التنمية، 2004)

المجموع	2003 - 2001	2000 - 1998	1997 - 1994	القطاع
الصرف	الصرف	الصرف	الصرف	
1463.5	307	550.5	606	بنية تحتية
428.3	98.5	192.5	137.3	قطاعات إنتاجية
3121.1	2094.7	427.4	599	قطاعات اجتماعية
1193	346.8	241.7	604.5	بناء مؤسسات
346.5	210.2	53.8	82.5	متنوعة
6552.5	3057.4	1465.9	2858.9	المجموع

3.10.2. أشكال المساعدات:

تتعدد أشكال المساعدات الدولية فمنها قروض ومنها هبات ومساعدات تقنية ومنها ما يوجه لمؤسسات المجتمع المدني.

1.3.10.2. الفترة الأولى (1994 - 1997):

في هذه الفترة كانت الهيئات هي السمة الأبرز لشكل المساعدات، مع وجود للقروض بفترات سماح طويلة وحملت الشكل الميسر (تقرير التنمية، 2004)، وتركزت قروض المانحين في المؤسسات

الدولية كالبنك الدولي ومؤسساته، والتي قدمت 76.5% من مساعداتها على شكل قروض أما الاتحاد الأوروبي فلم تشكل القروض إلا 3.7% من إجمالي مساعداته (تقرير التنمية، 2004).

2.3.10.2. الفترة الثانية (1998-2000):

أنتهج المانحون سياسة رفع نسب الإقراض من إجمالي المساعدات فارتفعت القروض لتصل الى 9% من إجمالي المساعدات، حيث تحول الاتحاد الأوروبي والدول العربية لهذه السياسة، فبلغت نسبة القروض من إجمالي مساعدات الدول الأوروبية الى 24.6%. (تقرير التنمية 2004).

3.3.10.2. الفترة الثالثة (2001-2003):

نتيجة للقرض الكبير الذي حصلت عليه السلطة الوطنية من البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 480 مليون دولار، فقد صُبغت الفترة بارتفاع بنسبة القروض للهبات (تقرير التنمية، 2004)، ولكن الاتحاد الأوروبي عكس سياسته ليعود كما كان في المرحلة الأولى واتجه نحو مساعدات على شكل منح وهبات. ومع تزايد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بالتراجع من فقر وبطالة فتحوّلت المساعدات لتحمل الشكل الطارئ الإنساني فقد وصل مجموع المساعدات الإنسانية خلال الفترة 2001-2004 الى مليار دولار (تقرير التنمية، 2004).

جدول 2.2 : توزيع المساعدات بين طارئة وإنمائية ودعم للميزانية (الأمم المتحدة، 2006)

2004 - 2001		2000 - 1999		الفئة
نسبة مئوية %	المجموع	نسبة مئوية %	المجموع	
28.4	1163.2	88.1	930.5	المساعدة الإنمائية
29	1186	9.4	99	المساعدة الطارئة
42.6	1742.1	2.6	27.2	دعم الميزانية
100	4091.2	100	1056.6	مجموع المساعدات

وقد حولت الأموال المخصصة للمشاريع التنموية التي سبق التعهد بها الى الإغاثة والطوارئ وهذا ما سبب انخفاض المساعدة الإنمائية من 88% في الفترة الأولى الى 28% فقط في الفترة الثالثة.

4.3.10.2. المساعدات التقنية :

يشمل هذا البند من المساعدات تكاليف الدراسات والأبحاث المتعلقة بمختلف قطاعات المساعدات وتشمل أيضا أجور الخبراء الدوليين وسفرهم وإقامتهم وكذلك المؤتمرات وورشات العمل، وشكل هذا النوع من المساعدات في الفترة الأولى 24% من إجمالي المساعدات وبواقع 994 مليون دولار ويلاحظ أنها تشكل نسبة كبيرة غير مبررة (لبد، ع، 2004)

5.3.10.2. المنظمات الأهلية :

تتعدد صور عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية فمنها من يعمل في مجالات الشباب والمرأة والعمل الديمقراطي ومنها من يعمل بالتعليم والصحة والقضايا الاغاثية، وقد بلغت نسبة ما حصلت عليه هذه المنظمات 9% من إجمالي الصرف وبواقع 361 مليون دولار في الفترة الأولى (لبد، ع، 2004)، ويلاحظ إن التمويل الأجنبي يستخدم في هذه المنظمات لسد فجوة الرواتب لديها، وشكل بند الرواتب 60% مما تم فعلا صرفه لهذه المنظمات (لبد، 2004).

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

1.3 مقدمة

في هذا الفصل سوف يستعرض الباحث المعلومات التي تهتم ببحثه والمتعلقة بالدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع، ومن اجل الإطلاع على ما توصلت إليه الدراسات السابقة في دور البنوك والمصارف والصناديق المتخصصة في عمليات التنمية والتركيز على التنمية المؤسساتية المرتبطة بالقطاع الخاص، لا بد من استعراض بعض الدراسات ومقارنة ما توصلت إليه من نتائج وما هو واقع في القطاع الصناعي الفلسطيني.

2.3 الدراسات الفلسطينية

أهم الدراسات الفلسطينية السابقة تلخصها هذه الدراسة فيما يأتي:

1.2.3. دراسة (نصر، 2002):

بعنوان "دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية" وذلك لصالح معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع الصناعي الفلسطيني في عملية مقاومة الاحتلال في المدى القصير وقدرته على تعزيز التنمية الاقتصادية في المديين المتوسط والطويل المدى، واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي ينشرها جهاز الإحصاء ومصادر المعلومات ذات العلاقة بالقطاع الصناعي كوزارة الصناعة، الاتحادات الصناعية ورجال

الأعمال، جزء التجربة الصناعية الفلسطينية الى ثلاثة مراحل. هذا ويرى الباحث أن اتفاقية باريس كانت مجحفة جدا بحق الاقتصاد الفلسطيني وأن دولة الاحتلال استغلتها بشكل مسرف ضد الاقتصاد الفلسطيني (نصر، 2002).

واستفادت الدراسة الحالية من فترات التصنيع الثلاث التي فصلها الباحث، وكذلك عززت الرؤية بأن القطاع الصناعي الفلسطيني قادر على قيادة التنمية الاقتصادية في ظل إتاحة الظروف والبيئة المشجعة للاستثمار الصناعي.

2.2.3. دراسة ميساء عبادي (2001):

بعنوان " القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية"، هدفت الدراسة لمعرفة مصادر القروض الأجنبية، العدالة والأسس الاقتصادية في توزيع القروض، الاستخدامات الأساسية التي وجهت لها هذه القروض، مدى التقدم والتنمية الحادثة في المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية، المشاكل التي تواجه القطاعات والمسؤولين في توزيع القروض ومعرفة عبء الدين العام وإمكانيات السداد (عبادي، 2001).

ناقشت الدراسة مفهوم الاقتراض من أجل التنمية ومبررات اللجوء للاقتراض وتطرقت لمديونية الأردن وجمهورية مصر العربية وأهمية القروض في التنمية الاقتصادية وحجم القروض التي استخدمتها السلطة الوطنية والتي بلغت 605.357 مليون دولار نهاية العام 1999، وبينت الدراسة أهمية الاقتراض لصالح التنمية ضاربة أمثلة حية من هولندا وبريطانيا في الاقتراض لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وقد ساهمت القروض الأجنبية للسلطة الوطنية في إعمار البنية التحتية واستأثر قطاع البنية التحتية على 45% من إجمالي القروض، بالإضافة للقروض الهامة لقطاعي الصحة والتعليم وتستخدم هذه القروض لزيادة عدد الغرف الصفية والمدارس الجديدة وكذلك عدد الأسرة في المستشفيات وتطوير النظام الصحي (عبادي، 2001).

وتطرقت الدراسة لتراجع كبير في التزام المانحين بوعودهم المالية للشعب الفلسطيني، حيث تعهدت الدول المانحة في عام 1993 بتوفير 2.3 مليار دولار للمساعدة في نشاطات الاعمار والتنمية، وهذا المبلغ يغطي خمس سنوات بدءا من العام 1993، إلا انه وفي اكتوبر 1997 كان مجموع ما تم صرفه من التعهدات يساوي 46%، وحول التوزيع القطاعي للقروض، فلم يحظى قطاع الصناعة بأكثر من

2.63% من إجمالي القروض، وقطاع السياحة حظي بـ 5.97 % أما قطاع الزراعة فقد حصل على 6.83 % (عبادي، 2001).

ونلاحظ أن القطاعات الإنتاجية القادرة على تحقيق إيرادات لم تحظى بالدعم الكافي، ولكن القروض توجهت للقطاعات الأخرى كالمالية، البنية التحتية، بالجزء الأكبر بالرغم من عدم قدرتها على تحقيق عائدات.

ولاحظت الباحثة أن نمو الدين العام أكبر من نسبة نمو الصادرات عند استخدام نظرية "دونت" والتي تعتبر الصادرات أساساً طبيعياً للمقارنة مع الدين العام، ونفس الحال مع الناتج المحلي الإجمالي والذي ينمو بصورة أقل من نمو الدين العام (عبادي، 2001).

وأوصت الدراسة بضرورة انتهاج سياسة واضحة مع الجهات المقرضة، وتوجيه القروض نحو المشاريع التنموية المختارة، وحشد وتنشيط المدخرات المحلية، والتوسع في إنشاء الصناعات التصديرية والاحلالية لما يتمخض عنه من تدعيم للصادرات الوطنية من ناحية وتخفيض المستوردات بإنشاء صناعات احلالية، والعدالة بتوزيع القروض جغرافياً، والعدالة بتوزيع القروض قطاعياً، وترشيد الاقتراض الأجنبي، وإنشاء مرجعية حكومية واحدة للتعامل مع القروض والمقرضين، مع التأكيد على الصيانة الدورية لمشاريع البنية التحتية بغرض زيادة العمر الافتراضي لهذه المشاريع (عبادي، 2001).

واستفاد الباحث من الرسالة بين حجم القروض والمنح، وارتباط عجلة التنمية الفلسطينية المعتمدة على أموال المانحين الأجانب بمسار أو سلو.

3.2.3. دراسة نصر الله و عواد (2004):

وزارة الاقتصاد الوطني، بعنوان "واقع القطاع الصناعي في فلسطين"، وتميزت بوصفها الصناعة الفلسطينية بدءاً من العام 1918، وهدفت لإلقاء مزيداً من الضوء على الصناعة الوطنية وأهم القيود والمعوقات التي تعترض تطورها من خلال تشخيص المؤشرات الرئيسية على المستويين الكلي والفرعي وتحديد خصائص الصناعة لوضع استراتيجيات وسياسات ملائمة وقادرة على قيادة قطاع صناعي متطور يسهم في البناء المادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، والخروج بتوصيات واقتراحات لمستقبل القطاع الصناعي، واقتربت إستراتيجية للتصنيع في فلسطين، وربطت نجاح

الإستراتيجية بالاستقلال السياسي الكامل والذي اعتبرته شرطاً مسبقاً لنجاح الإستراتيجية، وتضمنت الإستراتيجية الصناعية سياسة الإحلال الصناعي والاستثمار بالصناعات القادرة على الترابطات مع الوحدات الإنتاجية وعدم المبالغة بفرض قيوداً جمركية على الواردات وتوجيه جزء من الإنتاج للأسواق الخارجية (نصر الله، عواد، 2004).

وأفادت الدراسة الباحث بأنماط استراتيجيات التصنيع، ويرى الباحث أن ما يحتاجه الوضع الفلسطيني إستراتيجية تصنيع تتلاءم مع الظروف الحالية واعتماد الإستراتيجية لتتأقلم مع احتلال مديد، حيث من المستحيل إيقاف العجلة الاقتصادية حتى زوال الاحتلال.

3.3 الدراسات العربية

فيما يأتي تلخيص لأهم الدراسات العربية ذات العلاقة:

1.3.3. دراسة علي احمد عودة (2001):

بعنوان " القطاع المصرفي الإسرائيلي ودوره في تمويل القطاعات الاقتصادية". هدفت الدراسة لإلقاء الضوء على الاقتصاد الأحتلالي من زاوية المصارف والصناديق التي تمول التنمية الاقتصادية في دولة "الاحتلال" موضحة المستوى الذي وصل إليه القطاع المصرفي الأحتلالي، ويوضح الباحث انه وبعد النكبة مباشرة بدأت دولة الاحتلال بالعمل على ترسيه دعائمها من أجل الاستمرار بحالة الحرب مع العرب وتنمية اقتصادها بقوة لمواجهة التضخم وزيادة القدرة على استيعاب المهاجرين اليهود ودمجهم في مجتمعها وتأمين مساكن وإنشاء بنية تحتية، فوضعت السياسات الواضحة وعلى جميع المستويات لتحقيق أهدافها (عودة، 2001). وبيّن أن اقتصاد الاحتلال ينقسم لثلاثة قطاعات بحسب ملكية وسائل الإنتاج والقطاعات الثلاث هي :

- القطاع العام، ويشمل الحكومة والإدارات المحلية والمؤسسات اليهودية كالوكالة اليهودية والشركات العامة التي تملك الحكومة أكثر من 50% من رأسمالها.
- القطاع النقابي، أو ما يطلق عليه اسم "الهيستدروت" ويشمل المؤسسات التعاونية العاملة في معظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية.
- القطاع الخاص (عودة، 2001).

ويسيطر البنك المركزي على سياسات الدولة النقدية ويعتبر الموجه الأساس لعمليات التنمية المختلفة والتي بحاجة لتمويل من القطاع المركزي، حيث أن له القدرة على تحديد القطاعات الاقتصادية المستهدفة في فترة زمنية محددة وتحديد حاجاتها المالية، ومن الواضح أن هذا البنك ينتقل بحسب حاجات الدولة التنموية من تطوير قطاع اقتصادي الى آخر بدون ترك فجوات عميقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (عودة، 2001).

فقطاع الزراعة مثلاً حصل في الخمسينيات على 30% من قيمة التسهيلات البنكية وانخفضت هذه الحصة إلى 1.9% في العام 1999، وجاء ذلك لاهتمام الدولة بإنشاء المستوطنات الزراعية وتسكين اليهود بها وإيجاد سلة غذائية داخلية يمكن الاعتماد عليها لقيام اقتصاد زراعي يعتمد على الذات (عودة، 2001).

أما القطاع الصناعي فلم يكن الاهتمام الكبير به إلا بدءاً من العام 1962 بعد أن اجتاز القطاع الزراعي الفترات الحرجة، فحصل القطاع الصناعي على 28.53% من قيمة القروض المصرفية في العام 1960، مقارنة بـ 20.13% في العام 1954 (عودة، 2001).

واستفاد الباحث من مراحل تطور الصناعة الاحتلالية والعوامل المالية التي أدت لتطورها والتي من أهمها:

- سيطرة الاحتلال على الصناعة العربية القائمة قبل النكبة.
- أولت دولة الاحتلال اهتماماً خاصاً بالصناعة.
- التسهيلات التسويقية والإعفاءات التي حصلت عليها الصناعة من أمريكا وأوروبا.
- الموارد البشرية المتطورة وعالية التأهيل التي توفرت من خلال الهجرة من الدول الصناعية المتقدمة وتنمية الموارد البشرية المحلية.

2.3.3. دراسة بشار قبلان (2005):

بعنوان "أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية في المملكة الأردنية الهاشمية"، وهدفت الدراسة لاختبار اثر سياسات البنك الدولي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإظهار مدى مساهمة برامج التمويل في تحقيق أهداف المملكة في التنمية الاقتصادية والسياسية، ورصد الآثار

الاقتصادية والسياسية التي تصاحب عمليات تمويل البنك، وإبراز الالتزامات الاقتصادية والسياسية التي يطالب بها البنك كشرط للتمويل (قبلان، 2005).

ويسرد الباحث معوقات تطوير البيئة الاقتصادية في المملكة، حيث القطاع الخاص يعتمد على الحكومة وبالتالي حجم القطاع الخاص عن الاستثمار في الأسواق الخارجية، وانغلاق البيئة الاقتصادية على دول الجوار، وأنظمة الضرائب وما تخلق من تشوهات في بيئة العمل، وتركيز الحكومة الأردنية على المشاريع غير الإنتاجية، ومعاناة الإدارة المالية من عجز مالي، وعبء الدين المرتفع، ونظام التقاعد العام غير الملائم والذي يخلق التزامات مالية كبيرة على الموازنة (قبلان، 2005).

واستفادت الدراسة من تجربة الإصلاحات الأردنية في البيئة الاستثمارية وجعلها جاذبة للاستثمار، فإتشاء مؤسسة تشجيع الاستثمار، وإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة، وتقديم الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية، وانضمامها للعديد من المنظمات وتوقيع الاتفاقيات التي تساهم في دعم الاستثمار الأجنبي ومنها اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالإضافة للعديد من الاتفاقيات التجارية مع أوروبا وأمريكا ومنطقة التجارة العربية، والأهم سياسة الحكومة والشفافية.

4.3 تعقيب على الدراسات السابقة:

تتقاطع دراستنا الحالية مع دراسة (نصر، 2002) كون القطاع الصناعي الفلسطيني يستطيع أن يلعب دوراً هاماً ورئيسياً في قيادة عملية التنمية الاقتصادية وأن يكون القادر على استيعاب فائض الأيدي العاملة والاستعاضة عن تصدير الأيدي العاملة لفلسطين التاريخية للتحويل لتصدير السلع التي ينتجها هذا القطاع، إلا أننا في الوضع الفلسطيني بحاجة لتبني إستراتيجية تصنيع وطنية ملائمة ومدعوون للاستفادة من تجارب الدول التي تعاني أنواعاً من التبعية الاقتصادية والتقنية، أخذين بعين الاعتبار الظروف السياسية والمقومات الطبيعية والبشرية المتاحة لرفد هذه الصناعة.

أن توفير بعض الحماية للصناعات الوليدة واحتضانها بمؤسسات القطاع الخاص وبسياسات حماية مقننة ومدروسة مرتبطة بالنتائج وتهيئة القطاع الصناعي للاندماج بالسوق العالمي ورفده بأدوات الاندماج بواسطة شهادات جودة عالمية وتطوير قدرات البشر العاملين به ومساعدته على المشاركة بالبعثات والمعارض التجارية تعد من الأسباب الهامة لانطلاق هذا القطاع، وتلاقت الدراسة مع

(نصر، 2002) أيضا بضرورة تطوير المؤسسات المساندة للصناعة وبالذات مراكز التدريب والتعليم والمؤسسات المالية المتخصصة.

واتفق الباحث مع (عبادي، 2001) أن التوزيع القطاعي للمساعدات الأجنبية يبقى ماثرا للجدل وتبقى القطاعات الإنتاجية أقل حظا، حيث لم يحظى قطاع الصناعة إلا بـ 2.63% من إجمالي القروض الأجنبية للسلطة الوطنية، والفلسطينيين بحاجة ليروا عدالة في توزيع المساعدات الخارجية على القطاعات المختلفة وتعزيز ترابطها مع التركيز على القطاعات القادرة على إيجاد الدخل المتجدد واستيعاب الأيدي العاملة، وتبقى القيمة الكمية للمساعدات على اختلاف أشكالها لا تصل لحد الكفاية وغير قادرة على النهوض بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية الشاملة.

لم تقتصر على الفترات الحديثة نسبيا من تاريخ الصناعة الفلسطينية، بل امتدت لبدائيات الصناعة عهد الانتداب البريطاني، ولكنها اشترطت زوال الاحتلال وطرح مفهوم (الاستقلال الكامل) كشرط أساسي للانطلاق بالتنمية واصفة التنمية تحت الاحتلال بالمستحيلة، وهنا يختلف الباحث مع دراسة (نصر الله وعواد، 2004)، حيث أن الدراسة استنتجت أن التنمية تحت الاحتلال صعبة ولكنها ليست مستحيلة، مع أن تكلفتها أعلى والوقت اللازم لوصولنا لنتائجها أطول، وعلى التتمويين الفلسطينيين التعايش مع احتلال بغيض طويل المدى بالنظر للوضع السياسي الدولي وعدم وجود سعي دولي حقيقي لإنهاء هذا الاحتلال وعدم قدرة الفلسطينيين وحدهم على التخلص منه.

إن إيجاد الدولة التنموية الموجبة الداعمة لسياسات إقراض للقطاعات الإنتاجية وتحديد هذه القطاعات المهمة وتحديد احتياجاتها التمويلية وتوجيه القطاع المصرفي لإقراضها كون هذه القطاعات تمثل مصدرا للدخل المتجدد وملاذا للأيدي العاملة، أمر أساسي.

وليس البحث هنا لتعظيم دولة الاحتلال، إلا أنها عمدت بعد إعلان قيامها على توجيه القطاع المصرفي نحو الإقراض الزراعي لتأمين سلة غذائية وبعد ذلك عمدت الى إقراض القطاع الصناعي مُركزة على الصناعة الزراعية، واستكملت هذا الجهد بتوقيع الاتفاقيات الثنائية الدولية التي تضمن تصدير فائض السلع المنتجة، هذا ما وصل إليه (عودة، 2001) وتتفق الدراسة معه عليه وقد دعت الدراسة لإيجاد بيئة قانونية مساعدة على الإقراض للقطاع الصناعي بواسطة قانون رهن عصري وهيئة لتسجيل المعدات الصناعية وذلك لإزالة الموانع من إقراض القطاع الصناعي بضمان ومجوداته وتوجيه القطاع المصرفي لإقراض القطاعات الإنتاجية.

الحالة السياسية الفلسطينية المعقدة نسبياً تُملئ إعادة حسابات سياسات قبول شروط المساعدات والبحث باستمرار عن مصادر التمويل التي لا تحمل معها اشتراطات سياسية صعبة، وقد وجد الباحث أن المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني تتراوح بين الهبات والمنح في أوقات الاستقرار السياسي والجو الداعم للاستمرار في عملية التسوية السلمية وتتحول إلى قروض عند تعثر هذه العملية ولكن في كلتا الحالتين لا يتوقف التمويل عن السلطة الوطنية، إلا أن (قبلان، 2001) يرى أن مزاعم البنك الدولي بالتمويل الإقراضى للدول النامية الهادف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية محض افتراء، والحقيقة التي يراها قبلان أن هذا الإقراض يرتبط بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة، واستطاع البنك الدولي إخضاع الدول النامية وتطويرها بما ينسجم مع مصالح الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي.

ونظراً لصغر حجم السوق الفلسطيني (الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967) وافتقارها للموارد الطبيعية غير الكافية حتى لسكانها ليست مطمعا لا للبنك الدولي ولا للدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي، ويبقى الهم الأكبر لدى هؤلاء المانحين الدوليين عملية التسوية السلمية وتقدمها، وهنا لا بد من أن يشير الباحث بوضوح إلى أن البنك الإسلامي للتنمية يبقى بوجهة نظره مصدر تمويل غير مشروط يجب تطوير العلاقة معه.

الفصل الرابع

أساليب الدراسة

1.4 المقدمة

إن أي دراسة يعتمد نجاحها على اختيار المنهج العلمي المناسب لها والذي يلائمها ويتبع اختيار المنهج الملائم اختيار الأداة المناسبة لجمع المعلومات. وفي هذا الفصل سنستعرض المنهج المستخدم في الدراسة وأداته التي اختارها الباحث بما يتلاءم مع الدراسة، ومجتمع الدراسة الذي ستؤخذ منه العينة وطريقة اختيارها. وسنوضح أيضا في هذا الفصل، أبعاد الدراسة الزمانية والمكانية وحدودها وسنستعرض مدى صدق الأداة وثباتها وإجراءات الدراسة وكيفية تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها وجمعها.

2.4 المنهج المستخدم

استخدم الباحث منهجين علميين في دراسته وهما منهج البحث الكيفي و منهج البحث الوصفي والتحليلي ، واستدعت الدراسة جمع بيانات صندوق الأقصى، القطاع الخاص والقطاع الصناعي، وكذلك أدبيات ونظريات التنمية الاقتصادية وخطط التنمية الفلسطينية وربط المعطيات والمعلومات.

3.4 أداة الدراسة

قام الباحث بتطوير نوعين من المقابلات الفردية شبه المنظمة مع الخبراء، وذلك لإعطاء المبحوثين مرونة في التوسع بالإجابات، وتعتبر المقابلة من أدوات البحث الذي يتناسب مع موضع الدراسة،

والمقابلة نوع من الحديث الهادف مع بعض الأشخاص الذين لديهم المعلومات، والتي ربما لا تكون موجودة في أماكن أخرى (أبوزينة، 2005).

والمقابلة الأولى وجهت لرؤساء مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع الخاص، وصممت لاستخلاص إجابات في عدة محاور تتعلق بالبعد الاستراتيجي للتمويل التنموي والسياسات الصناعية وأهمية مؤسسات القطاع الصناعي وأدوارها، وعلى حاجات القطاع الصناعي في البيئتين الداخلية والخارجية وربط الباحث أسئلة المقابلة ومحاورها مع مشاريع صندوق الأقصى.

والمقابلة الثانية موجهة لمدراء المؤسسات الصناعية التمثيلية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى، فهدفت الحصول على معلومات متعمقة في مسارات التمويل للمشاريع المقترحة، وحاجات القطاعات الصناعية التي يمثلون، وخطط مؤسساتهم وآليات تمويل وتنفيذ وتقييم المشاريع الممولة من الصندوق، ومدى أهميتها للقطاعات الصناعية المختلفة.

واعتمد الباحث في المقابلات نظام الإجابات المفتوحة وذلك للحصول على إجابات تحمل معها أكبر قدر من المعلومات القيمة والمفيدة للدراسة وصمم الباحث دليلاً للمقابلة، هدف لإدارة المقابلة وإبقائها في محيط محاورها. وقام الباحث بعدة محاولات للخلوص بالصيغة النهائية لدليل المقابلة بعد مراجعته من المشرف وخبيرين صناعي وإحصائي.

4.4 مجتمع الدراسة

تحمل الدراسة عنوان (دور البنك الإسلامي للتنمية في تطوير مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني)، ومؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني تتمثل في الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، والاتحادات الصناعية التخصصية وعددها مجتمعه ثلاثة عشر مؤسسة، أما صندوق الأقصى فيمثله عضو اللجنة الإدارية العليا لصندوق الأقصى عن فلسطين.

5.4 عينة الدراسة

تمثلت العينة برؤساء مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني والمدراء التنفيذيين لهذه المؤسسات، وكذلك هيئة الصناديق التنموية العربية والإسلامية ووزارة الاقتصاد الوطني، ولإثراء البحث تم إضافة ثلاث مؤسسات قطاع خاص رئيسية وفاعلة وهي اتحاد الغرف التجارية وجمعية رجال

الأعمال ومركز التجارة الفلسطيني ورؤساء مؤسسات القطاع خاص، والذين كان لهم اتصال مباشر مع الصندوق.

تم مقابلة ستة عشر من رجال الأعمال، منهم رؤساء وممثلين لمجالس أدارت اثنا عشر من مؤسسات القطاع الصناعي من أصل ثلاثة عشر اتحاد صناعي، ورؤساء اثنتين من مؤسسات القطاع الخاص الفاعلة من أصل ثلاث مؤسسات، بالإضافة لثلاث مدراء عامين لمؤسسات القطاع الخاص وممثل الصندوق في فلسطين. وكذلك تم مقابلة اثنا عشر مديرا لمؤسسات القطاع الصناعي، ومدير عام واحد يمثل وزارة من السلطة الوطنية.

6.4 حدود الدراسة

الحدود الزمانية : تتناول الدراسة دور البنك منذ أن تم تأسيس وحدة صندوق الأقصى بتاريخ 22 أكتوبر من العام 2000، ولغاية شهر أيار من العام 2007 وهوتااريخ صدور التقرير السنوي السابع لأنشطة الصندوق في الأراضي الفلسطينية.

الحدود المكانية : فلسطين المحتلة عام 1967 وتشمل الدراسة الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس، وبالرغم من المعوقات التي تمنع الباحث من التواجد الفيزيائي في كل من قطاع غزة وشرقي القدس، إلا أنه عمد لاستخدام الوسائل التكنولوجية للتواصل مع عينة الدراسة وخاصة البريد الالكتروني والهاتف.

7.4 إجراءات الدراسة

تمثلت أهم إجراءات الدراسة فيما يأتي:

- جمع المعلومات والبيانات التي تساعد في تحديد مشكلة الدراسة، وتمثلت بالتقارير الإدارية والمالية للمشاريع قيد الدراسة والدراسات التنموية والاقتصادية والدراسات القطاعية الصناعية والمراجع العلمية المتخصصة.
- تحديد مشكلة الدراسة وتحولت بصياغتها إلى سؤال رئيسي وثلاث أسئلة فرعية، وقام الباحث بصياغة فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية.

- قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة متوافقا مع عنوان الدراسة وأهدافها، وبنفس الأسلوب تم اختيار العينة من هذا المجتمع.
- قام الباحث بجمع البيانات والمعلومات المطلوبة من المبحوثين بواسطة أداة الدراسة التي اختارها وهي المقابلة شبه المنظمة.
- بعد كل مقابلة مباشرة قام الباحث بإسقاط نتائج المقابلة والمعلومات التي حصل عليها على محاور الدراسة.
- بعد دراسة وتحليل نتائج المقابلات فسّر النتائج وعلق عليها ومن ثم استخلص الاستنتاجات والتوصيات منها.

8.4 محددات الدراسة ومعوقاتها

أهم محددات ومعوقات الدراسة تمثل فيما يأتي:

- صعوبة الوصول لكل المؤسسات وخاصة في قطاع غزة.
- عينة الدراسة من رجال الصناعة والذين غالبا تكون مشاغلهم كثيرة، ونظرا لأن الباحث اعتمد المقابلة شبه المنظمة، فقد تطلب ذلك في بعض الأحيان أكثر من مقابلة مع الشخص الواحد.

الفصل الخامس

النتائج ومناقشتها

1.5 المقدمة

خصص هذا الفصل لاستعراض النتائج ومناقشتها وربطها مع فرضيات الدراسة، ويناقد فرضيات الدراسة مع نفيها أو إثباتها.

2.5 مناقشة الفرضيات

فيما يأتي نتائج فحص فرضيات الدراسة.

1.2.5. نتائج الفرضية الأولى:

المشاريع المقدمة من البنك تؤثر بشكل ايجابي على تنمية مؤسسات القطاع الصناعي التمثيلية والداعمة)

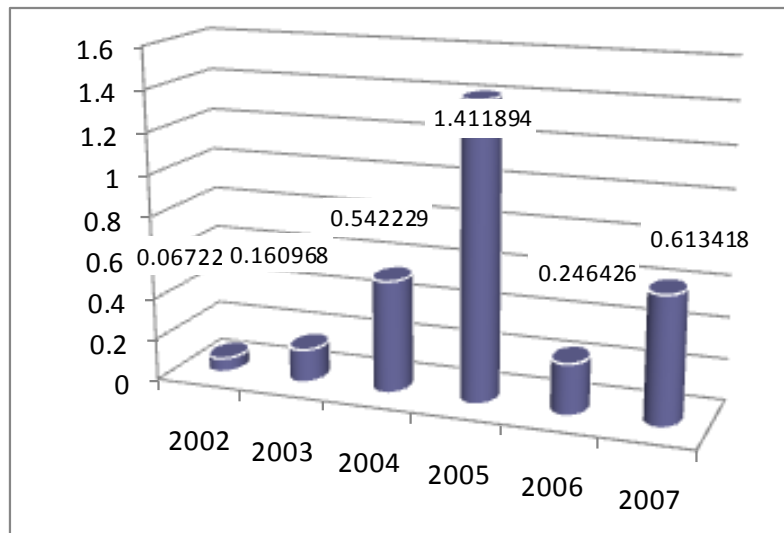
1.1.2.5. مؤسسات القطاع الصناعي التمثيلية :

عمل البنك على مستويين في تطوير الاتحاد العام والاتحادات التخصصية وبالتوازي وهما:

- المستوى الأول: تأهيل الكوادر البشرية العاملة في المؤسسة لتمكينها من أداء الدور المنوط بها وهو تقديم خدمات من شأنها دعم الصناعة الفلسطينية وشمل برنامج بناء قدرات

العاملين تدريب الكوادر البشرية على طرق الإدارة العصرية وإدارة المؤسسات المبنية على العضوية، والإدارة المالية ودورات تخصصية لتطوير قدرات الموظفين فيما يختص باللغات الأجنبية، وبرامج تدريبية إدارية متخصصة، وكذلك قدمت الدعم لمركز تحديث الصناعة لمساعدته بالقيام بواجباته التطويرية للقطاع الصناعي.

- المستوى الثاني: تم تجهيز مؤسسات القطاع الصناعي التمثيلية بالأجهزة والمعدات اللازمة لتقديم خدماتها لأعضائها من المصانع بكفاءة وفاعلية، وكذلك صيانة وتطوير الموقع الإلكتروني الخاص بالاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ليكون منفذا للتواصل مع المحيط الخارجي والأعضاء، ودعم الصندوق أجندة الصناعيين كما ساهم في توظيف خبير لصياغة إستراتيجية العمل للاتحاد العام والاتحادات التخصصية. واستطاع الاتحاد العام الانطلاق نحو ممولين جدد وإدارة مشاريع تطويرية للقطاعات الصناعية المختلفة (أمل شقير، أبريل 2008، اتصال شخصي) ونلاحظ ارتفاع القيمة المالية للمشاريع التي أدارها الاتحاد العام لصالح مؤسسات الصناعة؛ فقد بلغت المساعدات المالية للاتحاد العام سنة 2002 بالدولار الأمريكي 67226 دولار، وفي العام 2003 ارتفعت المساعدات لتصل إلى 160968 دولار، أما في العام 2004 فقد تضاعفت قيمة المشاريع لتصل إلى 542229 دولار واستمر تدفق المساعدات في العام 2005 حتى وصل 1411894 دولار و كنتيجة للظروف السياسية فقد انخفضت المساعدات في العام 2006 لتصل إلى 246426 دولار، ولكن المساعدات المالية عاودت على الارتفاع في العام 2007 محققة 613418 دولار.



شكل 1.5 : تدفق المساعدات المالية للاتحاد العام. (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. / القيمة بالمليون دولار)

ونتيجة للخدمات المركزة والهادفة التي يقدمها الاتحاد العام والاتحادات التخصصية فقد ارتفع عدد المنتسبين للعديد من الاتحادات التخصصية.

جدول 1.5: مقارنة عدد أعضاء الاتحادات الصناعية للعامين 2000 و 2007 (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. (سجل العضوية، 2008)

الاتحاد	عدد الأعضاء عام 2000	عدد الأعضاء عام 2007
اتحاد الصناعات الدوائية	6	6
اتحاد الصناعات الغذائية	86	137
اتحاد الصناعات الورقية	21	82
اتحاد الصناعات البلاستيكية	20	67
اتحاد الحجر والرخام	400	400
اتحاد الصناعات النسيجية	-	-
اتحاد الصناعات الخشبية	-	-
اتحاد الجلود والأحذية	-	-
اتحاد الصناعات التقليدية	40	120
اتحاد الصناعات الكيماوية	20	45
اتحاد الصناعات الإنشائية	1012	-
اتحاد المعدنية والهندسية	14	37

2.1.2.5. البناء المؤسسي لمركز تحديث الصناعة:

وكان في مساعده بإنشاء مركز تحديث الصناعة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أثرا كبيرا في البناء المؤسسي لهذا المركز والذي نجح بدءا من العام 2006 بتقديم عشرات برامج التطوير الصناعي، ويعتبر مركز تحديث الصناعة الذراع الفني للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ويقوم المركز بتنفيذ البرامج المختلفة من أجل تطوير صناعات منافسة ويعمل من أجل بناء القدرات البشرية المؤهلة داخل المنشآت الصناعية (أيمن صبيح، ايلول 2008، اتصال شخصي)، تطوير وتحسين أنظمة العمل، تطوير البنية التحتية الصناعية وتطوير صناعة فلسطينية منافسة و أدار المركز مؤخرا مشروع يهدف إلى تحسين نظرة المستهلك الفلسطيني تجاه المنتجات المصنعة محليا.

ويتركز عمل المشروع في قطاع المنتجات الاستهلاكية وبالتحديد المنتجات الغذائية المصنعة، المشروبات الخفيفة، مستحضرات التجميل والمستحضرات المنزلية سمي (إنتاجنا)،(سعيد دويكات، أيلول 2008، اتصال شخصي) حيث قام بتأهيل خمسة عشر شركة فلسطينية ومكنها من المشاركة وساعد بالترويج المحلي لخمسة وأربعين منتجاً محلياً، وقام المركز بتنفيذ برنامج شهادات الجودة العالمية والذي هدف إلى خلق الوعي بأهمية تطبيق أنظمة الجودة لدخول الأسواق العالمية وتأهيل الشركات لتطوير وتطبيق هذه الأنظمة، وفي نهاية المشروع تم منح شهادات جودة عالمية لمائة وثلاث شركات فلسطينية.

أما برنامج تطوير الأعمال فهدف البرنامج إلى تطوير رفع كفاءة المدراء الفنيين والمدراء العاميين بالإضافة إلى مهندسي الجودة والإنتاج والصيانة في الشركات الفلسطينية من خلال تقديم خدمات برامج تدريبية متكاملة في المواضيع التالية:

- بناء القدرة التنافسية
- الإدارة المالية لغير المحاسبين
- محاسبة التكاليف
- التحليل المالي
- إدارة المصادر البشرية
- إدارة العمليات الإنتاجية
- إدارة المخازن

أما برنامج خلق فرص عمل جديدة فهدف إلى تأهيل المهندسين من الخريجين الجدد كوسيلة أساسية لتطوير الشركات والمصانع الفلسطينية في:

- إدارة وضبط عمليات الإنتاج
- إدارة الصيانة
- إدارة الجودة
- التصنيع الغذائي
- مهارات الاتصال
- الإدارة المالية للمهندسين

ونجح عن البرنامج توظيف 150 خريجا جديدا تم توزيعهم على سبعين شركة صناعية محلية.

3.1.2.5. مركز التجارة الفلسطيني – بالترابيد:

ساهم الصندوق ببرامج بناء قدرات لموظفي المركز، وهدف البرنامج لتعزيز المهارات للمتدربين من الكوادر البشرية العاملة وبناء القدرات الداخلية (ماهر حمدان، حزييران 2008، اتصال شخصي)، فمول البنك الإسلامي للتنمية – وحدة صندوق الأقصى وبالتعاون مع مركز التجارة الدولي ومركز التجارة الفلسطيني – بالترابيد تدريبا لموظفي المركز حول كيفية استخدام أدوات تحليل الأسواق الخاصة بمركز التجارة الدولي، وذلك لضمان القدرة على استخدامها وبالتالي تفعيلها لخدمة القطاع الخاص الفلسطيني، والعمل على تركيز نشاطاته التصديرية للأسواق الخارجية. ساعد البنك بإنشاء مكتب عمان التابع لمركز التجارة الفلسطيني (ماهر حمدان، حزييران 2008، اتصال شخصي) وعمل المركز على إقامة علاقات قوية ومكثفة مع المؤسسات الأردنية والأجنبية ذات العلاقة العاملة بالأردن (الغرف التجارية، اتحادات الأعمال، الجمعيات، النقابات، البلديات، الملحقيات التجارية في السفارات العربية والأجنبية) لتوثيق العلاقة بالمركز وجعله في ذهنية هذه المؤسسات.

- المشاركة في العديد من البرامج والأنشطة، ومنها انجاز مذكرة تفاهم مع هيئة الترقيم الأردنية لتفويض بال ترديد بالقيام بالعملية خدمة للشركات الفلسطينية الى أن تصبح فلسطين عضوا في هيئة الباركود الدولية.
- المساهمة في حل مشكلة التقدير الجديد للجمارك الأردنية على الصادرات الفلسطينية من الحجر والرخام.
- المساعدة في حل مشاكل العديد من الشركات على الحدود الأردنية الفلسطينية.
- تقديم خدمات استشارية لعدد كبير من الشركات الفلسطينية (58 شركة) عن السوق الأردني، وعن المستوردين الأردنيين والقوانين والإجراءات المعمول بها.
- تقديم خدمات استشارية لعدد كبير من الشركات الأردنية عن السوق الفلسطيني، والإجراءات وكيفية التصدير إلى فلسطين.
- فيما يتعلق بالعلاقات العامة وترويج المركز، تم عقد مجموعة من الاجتماعات مع السفراء والقناصل المعتمدين في الأردن.

4.1.2.5. تفسير نتائج الفرضية الأولى:

دعم الصندوق بناء مؤسسات القطاع الصناعي المتمثلة بالاتحاد العام والاتحادات التخصصية (شوقي مخطوب، أيار 2008، اتصال شخصي) مضيفا بنية تحتية بدأت من بناء إستراتيجية العمل

لهذه المؤسسات وذلك بتعيين خبير بناء استراتيجيات في الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وموّل الصندوق بناء قدرات العاملين بالاتحاد العام والاتحادات التخصصية وذلك من خلال العديد من برامج التدريب المتخصص بالمالية والتخطيط الاستراتيجي وتخفيض النفقات الصناعية وكذلك باللغات الأجنبية، وقدم لمركز تحديث الصناعة الدفعة القوية اللازمة لانطلاقه.

أن البناء المؤسسي يعتمد على كوادر بشرية مدربة ومؤهلة للقيام بواجباتها تجاه مؤسستها وأعضاء المؤسسة أن كانت مؤسسة مبنية على العضوية، وتعتبر التجهيزات في البنية التحتية والتكنولوجية إحدى المكونات الرئيسية لأي بناء مؤسسي، حيث تساعد على سرعة الاتصال والتواصل المؤسسي بأقصى سرعة وتدار العمليات بكفاءة وفاعلية، وتعطي المجال للإنجاز السريع بتقليص الهجر بجهود العاملين، وقد أصبحت التجهيزات المكتبية ووسائل الاتصال المرئي والمسموع من أهم طرق التواصل بين أجزاء كنتاجات الوطن كنتيجة أساسية للحصار على قطاع غزة وفصل محافظات الضفة. وبناء الإستراتيجية المؤسسية من المركبات الهامة في تحديد الطريق المستقبلي للمؤسسة وتوضيح حاجاتها المستقبلية (محمد مسروحي، تموز 2008، اتصال شخصي)، ورفد المؤسسة بأهداف واضحة محددة المعالم مع رؤية طويلة المدى، وخطة عمل واقعية وقابلة للتطبيق تضيء الطريق للمؤسسة والقطاع التي تمثل، وبناء قدرات العاملين في المنشآت الصناعية يعتبر جزءاً أصيلاً من أهداف البناء المؤسسي، وقدم الصندوق برامج بناء مؤسسي للمؤسسات الداعمة ساهم برنامج تطوير القدرات لموظفي مركز التجارة الفلسطيني. وبذلك نقبل الفرضية الأولى (المشاريع الممولة من الصندوق تؤثر بشكل ايجابي على تنمية مؤسسات القطاع الصناعي الفلسطيني).

2.2.5. نتائج الفرضية الثانية:

يوجد توافق بين خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2004 - 2007 والمشاريع المقدمة من الصندوق.

قدمت الخطة إستراتيجية لتطوير القطاع الخاص الفلسطيني وحددت القطاعات الواجب تطويرها لدفع عجلة التنمية للأمام، وتمثلت القطاعات الرئيسية التي تسعى الخطة لتنميتها في الزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة (الإسكان والصناعات الغذائية والنسيج والملابس والصناعات الدوائية والرخام والحجر). وتضمنت الخطة تنفيذ برامج لتعزيز التجارة، تدريب

الكوادر البشرية في الصادرات وإعداد دراسات وتوفير معلومات وأبحاث تسويق للصادرات وتحديث الصناعة وتعزيز قدرة مؤسسات القطاع الخاص.

من خلال مركز تحديث الصناعة- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، قدم الصندوق دراسات تشخيصية للقطاعات الأربع التي وردت بالخطة وهي الصناعات الغذائية، الأدوية، الحجر والرخام وصناعة النسيج، (باسم خوري، أيار 2008، اتصال شخصي) ملتزماً بأهداف التنمية الفلسطينية، ومن خلال مركز التجارة الفلسطيني- بالترايد قدم البنك مجموعة كبيرة من برامج بناء القدرات في التصدير (محمد نافذ الحرباوي، نيسان 2008، اتصال شخصي)، وعزز الصندوق من خلال دعمه للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية البناء المؤسساتي حيث رقد هذه المؤسسات بالأجهزة والمعدات اللازمة لتقديم خدماتها بجودة عالية وفاعلية وبإطار زمني مناسب. وعزز الصندوق الصادرات الفلسطينية بدعمه المتواصل للمعارض التجارية واللقاءات الفلسطينية-العربية.

1.2.2.5. تفسير نتائج الفرضية الثانية:

يرى الباحث أن اهتمام الصندوق بتفاصيل القطاعات الواحدة الأربع والتي وردت بالنص بخطة التنمية متوسطة المدى وهي والصناعات الغذائية والنسيج والملابس والصناعات الدوائية والرخام والحجر.

وتقديم العون لها للنهوض من خلال الدراسات القطاعية وتعزيز قدراتها التصديرية من خلال برنامج ترويج التجارة الذي يدار من قبل بالترايد ودعم البناء المؤسسي للاتحاد التخصصية التي تمثل القطاعات الأربع يثبت فرضيته (يوجد توافق بين خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2004-2007 والمشاريع المقدمة من الصندوق).

3.2.5. نتائج الفرضية الثالثة:

المشاريع المقدمة من الصندوق تتقاطع مع احتياجات القطاع الصناعي.

عمل الصندوق على تمويل العديد من المشاريع من ترويج للتجارة الداخلية لفصل الارتباط بين اقتصاد الأراضي المحتلة واقتصاد الاحتلال، وعمل البنك على تمويل المعارض التجارية الخارجية

والبعثات التجارية للدول العربية والإسلامية الأعضاء في البنك لتعميق التواصل الفلسطيني - العربي والإسلامي من خلال التجارة وتعزيز التجارة البينية (سمير حليلة، نيسان 2008، اتصال شخصي)، وربط فلسطين بعمقها العربي والإسلامي، ومول البنك البعثات الصناعية للدول العربية والإسلامية لإفادة التجربة الصناعية الفلسطينية من خبرات هذه الدول في برامج التنمية الصناعية التي اعتمدها، والمساعدة على نقل المعرفة، ودعم البنك البناء المؤسسي للاتحاد العام والاتحادات الصناعية التخصصية لتقوية دورها كمقدم للخدمات للأعضاء من الصناعيين (فؤاد الأقرع، حزيران 2008، اتصال شخصي)، وتحسين جودة هذه الخدمات وكميتها لتلبية احتياجات القطاع الصناعي الفلسطيني، بالإضافة لمساعدة الاتحاد العام بصياغة رؤية إستراتيجية مؤسسية مدعّمه بنظام أداري ومالي عصري ومتقدم، وقدم الصندوق برنامجا متخصصا في الخدمات الفنية لوزارة الاقتصاد الوطني، ودعم دراسة فنية في السياسات الصناعية والمتعلقة بالسلامة الغذائية (جواد ناجي، 2008، اتصال شخصي)، وتعتبر هذه الدراسة لبنة أساسية لانطلاق مشروع سلامة غذائية فلسطينية (عدنان أبو عوض، حزيران 2008، اتصال شخصي)، وعرفّ البنك القطاع الخاص الفلسطيني على طرق الاستفادة من برنامجه المتخصص في ضمان وتمويل الصادرات، وركز الصندوق على التحديث الصناعي لما يمثله من أهمية قصوى في عملية التنمية الصناعية.

قدم الصندوق التمويل لبرنامج التدريب في مواصفات الجودة العالمية والذي نفذ من خلال مركز تحديث الصناعة في العام 2005 وهدف لتأهيل المنشآت الصناعية للحصول على شهادة الجودة العالمية 9001، (أمل شقير، أيار 2008، اتصال شخصي) وقد استفادت من المشروع مجموعة كبيرة من المنشآت الصناعية الفلسطينية، وبنفس السياق أقام الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وبدعم من الصندوق دورات تدريبية متخصصة بالتخطيط الاستراتيجي، السياسات المالية للمنشآت الصناعية. وكان لدعمه لمركز تحديث الصناعة من بنية تكنولوجية وبرامج بناء قدرات للمنشآت الصناعية الأعضاء أثرا واضحا.

1.3.2.5. تفسير نتائج الفرضية الثالثة:

عبر الصناعيون الفلسطينيون عن احتياجات قطاعاتهم من مشاريع، وفصلوا هذه الاحتياجات من بيئة قانونية مشجعه (عدنان أبو عوض، حزيران 2008، اتصال شخصي)، وتطوير للمؤسسات التمثيلية والمؤسسات الداعمة (محمد مسروجي، حزيران 2008، اتصال شخصي)، وحاجات المنشآت من تحديث، وحاجاتهم في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وتقاطعت احتياجاتهم مع

المشاريع التي قدمها الصندوق خلال فترة عمله، ويرى الباحث أن النتائج التي توصل إليها تثبت صحة فرضيته الثالثة (المشاريع المقدمة من الصندوق تتقاطع مع احتياجات القطاع الصناعي).

4.2.5. نتائج الفرضية الرابعة:

المشاريع الممولة من الصندوق تشجع الوصول لأسواق جديدة.

- السوق المحلي: دعم الصندوق إقامة معارض وحملات ترويجية للقطاع الصناعي الفلسطيني، ففي العام 2004 دعم الحملة الوطنية لترويج زيت الزيتون الفلسطيني، وفي نفس العام قدم الدعم لمعرض ومؤتمر فلسطين لتكنولوجيا المعلومات، وكذلك في العام 2005 ساعد بدعم معرض الأثاث الفلسطيني في غزة (ماهر حمدان، نيسان 2008، اتصال شخصي) وفي العام 2007 دعم تكرار تجربة معرض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من رام الله وغزة، بالإضافة لذلك قدم الدعم لمعرض (زادنا) معرض الغذاء الفلسطيني (عدنان أبو عوض، حزيان 2008، اتصال شخصي)، خلال ثلاثة أعوام (2004 - 2007) التحق أكثر من 400 متدرباً ببرامج التدريب الخاصة بالترويج الداخلي والخارجي والتي أقامها مركز التجارة الفلسطيني - بالترايد بدعم من الصندوق، وتنوع برنامج التدريب من إدارة التسويق، إدارة العلاقات مع الزبائن، تعبئة وتغليف الأغذية، الطريق إلى المعارض التجارية، التكاليف واستراتيجيات التسعير وتسويق الصناعات الدوائية. أربع دراسات تشخيصية لقطاعات صناعية واعدته، نفذها مركز تحديث الصناعة بتمويل من الصندوق، واستهدفت صناعة الأدوية، النسيج، الحجر والرخام والصناعات الغذائية وأفادت القطاعات الأربع بوضعها الحالي في السوق المحلي وسبل التطور المستقبلي مع وصف للفجوات الواجب إغلاقها ومقارنة هذه القطاعات الصناعية بمثيلاتها في الدول المجاورة.

- السوق الخارجي: قدم الصندوق دعماً لبعثات صناعية فلسطينية للإطلاع على بناء المؤسسات الصناعية وتجاربها بالتنمية الصناعية، واستهدفت هذه البعثات كل من تونس وماليزيا وتركيا (باسم خوري، أيلول 2008، اتصال شخصي)، بمشاركة العديد من الصناعيين الفلسطينيين، وبالإضافة لدعمه المتواصل لمركز التجارة الفلسطيني - مكتب عمان والذي يتمثل هدفه العام في تطوير الصادرات الفلسطينية وتوزيعها في السوق الأردني أولاً، ثم في الأسواق العربية والإسلامية المجاورة، ومتابعة تطوير التسهيلات

التجارية، وتوفير آليات لتدفق المعلومات لمساعدة الشركات الفلسطينية في فتح أسواق جديدة والبحث عن مصادر جديدة للمواد الخام اللازمة للصناعات الفلسطينية) محمد نافذ الحرباوي، حزيران 2008، اتصال شخصي)، بالإضافة إلى تأسيس قاعة عرض دائمة للمنتجات الفلسطينية تشارك فيها أكثر من 90 شركة فلسطينية تمثل قطاعات اقتصادية مختلفة، تشمل: الالكترونيات، الصناعات الدوائية، مستلزمات المكاتب، الأحذية، الملابس، الصناعات التقليدية، الحجر والرخام، البلاستيك، المفروشات، الإنشاءات والمقولات، الصناعات الغذائية، وزيت الزيتون. ودعم البنك مشاركة 200 شركة فلسطينية عارضة خلال الأعوام 2004-2007 في معارض خارجية مستهدفا ما يزيد عن عشرين سوقا، وقدم الصندوق دعما لبعثات تجارية لتركيا، ولقاء المصدرين والمستوردين العرب ومؤتمر القطاع الخاص العربي والفلسطيني وكذلك دعم مشاركة مركز التجارة في اجتماعات مراكز تنمية الصادرات العربية. وقدم الصندوق دعما لإصدار دليل المصدرين الفلسطينيين والذي يعتبر مرجعا مهما يستخدم في المحافل التجارية الدولية لترويج التجارة الفلسطينية. ماهر حمدان، حزيران 2008، اتصال شخصي).

جدول 2.5-أ: حجم الصادرات الفلسطينية لبعض الدول العربية، وعدد المعارض التجارية التي أقيمت بها.

الدولة	معارض ممولة من الصندوق	قيمة الصادرات عام 1999	قيمة الصادرات عام 2005
الأردن	2	8453	17464
السعودية	0	245	2099
الإمارات	3	584	1195
قطر	1	7	128
العراق	1 *	3	396
المغرب	0	0	-
السودان	0	-	-
تونس	0	0	-
لبنان	0	2	-
مصر	1	354	161

جدول 2.5-ب: حجم الصادرات الفلسطينية لبعض الدول العربية، وعدد المعارض التجارية التي أقيمت بها.

الدولة	معارض ممولة من الصندوق	قيمة الصادرات عام 1999	قيمة الصادرات عام 2005
الجزائر	2	-	2534
سوريا	1	2	52
اليمن	1	1	575
البحرين	1	0	74

* عقد المعرض في العاصمة الأردنية - عمان تحت اسم إعادة أعمار العراق
 ** المصدر الجهاز المركزي للإحصاء - بيانات التجارة الخارجية - سنوات مختلفة

1.4.2.5. تفسير نتائج الفرضية الرابعة:

من نتائج المقابلات التي قام بها الباحث مع نخبة القطاع الخاص والقطاع الصناعي تحديدا والخبراء، وحصوله على معلومات مركزة حول قصص النجاح في الوصول لأسواق جديدة من خلال المعارض التجارية التي قدم الصندوق لها تمويلا، والبعثات التجارية التي رعاها، وبناء الكوادر البشرية في التصدير ودعمه المتواصل لدليل المصدرين الفلسطينيين ورعايته لمكتب مركز التجارة الفلسطيني في عمان، ومن بيانات جهاز الإحصاء المركزي، يستطيع الباحث الآن إثبات فرضيته الرابعة: (مشاريع الصندوق تشجع الوصول لأسواق جديدة).

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

1.6 مقدمة

فيها يأتي نستعرض الباحث الاستنتاجات التي وصل إليها وكذلك توصياته والتي وجهت للسلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات التخصصية ومركز التجارة الفلسطيني وكذلك وجه توصيات للبنك والصندوق ومقترحات لمشاريع بحثية مستقبلية.

2.6 الاستنتاجات

أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة تمثلت فيما يأتي:

- أن التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية يبقى محط أنظار القطاعات الإنتاجية الفلسطينية والتي لا تحظى إلا بالقليل منه.
- تستحوذ القطاعات الاجتماعية على أعلى الحصص من المساعدات.
- صندوق الأقصى ممول متعدد القطاعات، والمجتمع الفلسطيني بحاجة لمأسسة عمل الصندوق بطريقة أكثر وضوحاً وبعناوين واضحة ليتسنى للقطاعات المختلفة التعرف على خدماته والاستفادة منها، وبناء إستراتيجية جماعية لعمل الصندوق في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضرورة قصوى.

- لا تخلو المعونات الدولية من أهداف لدعم السياسات الخارجية للدول المانحة، إلا أن تمويل البنك الإسلامي لا يرتبط بأهداف سياسية معلنة أو خفية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع مسارات التمويل وربطها بالأحداث السياسية في الواقع الفلسطيني.
- خلال السنوات السبع الماضية حظي الصندوق بسمعة جيدة لأدارته أموال الدول العربية الممنوحة له.
- من المجدي تحويل الصندوق لمؤسسة مالية دائمة تقوم على جمع المساعدات للشعب الفلسطيني مما سيؤدي بالتأكيد لزيادة مساهمات العديد من الدول التي ترغب بالتعامل مع البنك الإسلامي بشكل مباشر.
- لم يصل دعم البنك الإسلامي حد الكفاية للقطاع الصناعي الفلسطيني، فلا زالت الفجوة بين المقدم والمطلوب لتطوير هذا القطاع ومؤسساته كبيرة، ولا بد من مراجعة أولويات الصندوق في دعم القطاعات الإنتاجية.
- يقتصر عمل الصندوق في البعثات والمعارض الخارجية على العالمين العربي والإسلامي ولا يقتصر تطلع القطاع الصناعي الفلسطيني على الأسواق والخبرات والشراكات مع العالمين العربي والإسلامي بل أن العديد من القطاعات الصناعية تتجه أنظارها لأوروبا وأمريكا الشمالية والجنوبية، وهذا التطلع لا يساند من الصندوق.
- تحتاج مؤسسات القطاع الخاص لإدارة المشاريع بكفاءة عالية رسوماً أدارية تعتمد على (معامل ضرب) يغطي هذه المصاريف المرتبطة بتنفيذ المشروعات الممولة، وسياسة الرسوم الإدارية المدفوعة من الصندوق بحاجة لمراجعة لتمكين هذه المؤسسات من تنفيذ المشروعات بفاعلية.
- لا يقدم البنك الإسلامي برامج بناء قدرات داخل مؤسسته للمنظمات الفلسطينية وهو المعروف عنه أنه مؤسسة معرفة ومركز تدريب متطور في القطاعات المالية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والصحية، وله خبرة طويلة في إدارة المشروعات الكبيرة، وهو مدعو الآن لتطوير أداء مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني من خلال التدريب المباشر للكوادر البشرية في فروع ومكاتب المنتشرة في العالم الإسلامي لما سيضيف هذا من خبرات تساعد على استدامة المشروعات التي يمولها البنك في الأراضي الفلسطينية.
- يعمل البنك في المجال الإغاثي في الأراضي الفلسطينية ويحاول ربط الإغاثة بالتنمية الاقتصادية المحلية من خلال شراء منتجات فلسطينية.
- لحق بالعديد من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية دماراً خلال اجتياح الاحتلال عام 2002 للمدن الفلسطينية وقام البنك الإسلامي بتمويل إعادة بناء هذه المنشآت، ولكن بقي نقص

- رأس المال العامل مشكلة تواجه أصحاب هذه المنشآت وتوفير قروض طويلة المدى لهذه المنشآت سيعيد قدرتها على استيعاب أيدي عاملة وتطوير المتاح من وسائل الإنتاج.
- القطاع الصناعي مغيب عن المشاركة برسم خطط التنمية الفلسطينية والتي تستهدفه بنفس الوقت، وتغييبه يؤدي لإنتاج خطط تنمية أما ضعيفة وإما غير قابلة للتطبيق على الأقل في مجال التنمية الصناعية.
 - لا يوجد بالأراضي الفلسطينية خطة تصنيع وطنية مما يفقد الجهات المشتركة بالصناعة والمستثمرين بوصلة الاتجاه الاقتصادي الملائم للوضع الفلسطيني، فتتكرر المشروعات وتنافس نفسها تاركة ورائها حصة لا بأس بها من المنتجات القادمة من دولة الاحتلال، ولا تتوفر الأدوات الداعمة من سياسات حكومية قادرة على تنظيم القطاع الصناعي.
 - القطاع المصرفي في الأراضي الفلسطينية متهم بالتقصير من حيث سياسات وبرامج الإقراض الموجهة للقطاعات الإنتاجية وبخاصة للصناعة، والواضح للعيان توجهه نحو القروض الاستهلاكية، وبنفس الوقت فالقطاع الصناعي بمؤسساته التمثيلية متهم بالتقصير في إقرار بعض القوانين التي تضمن حقوق البنوك.
 - لا زالت البيئة القانونية الفلسطينية منقوصة، فالعديد من القوانين الهامة والداعمة للقطاع الصناعي مغيبه، فقانون رهن الأموال المنقولة وغير المنقولة لم يسن بعد، ولا يوجد مؤسسة متخصصة بتسجيل الماكينات الصناعية.
 - القصور بعمل الملحقيات التجارية الفلسطينية يعتبر معاناة للقطاع الصناعي الفلسطيني، فالملاحقيات التجارية من مسؤوليتها تسويق المنتج الفلسطيني في أماكن تواجدها، إلا أن سوء التواصل مع الملحقيات التجارية يعتبر المشهد السائد حالياً.
 - تعتبر شهادات الجودة العالمية من وسائل تسويق المنتج التي يعتمد عليها، ولا زالت الصناعة الفلسطينية بحاجة لمزيد من هذه الشهادات للوصول لأسواق جديدة.
 - بالرغم من النجاحات التي حققتها الصناعة الفلسطينية في السوق المحلي إلا أن ترويج المنتج المحلي في السوق الفلسطيني بحاجة لمزيد من الاهتمام.
 - للمنافسة بالأسواق المحلية والعالمية فأن تقليل تكلفة إنتاج القطعة الواحدة يتطلب إنتاج كميات كبيرة من السلع وهذا ما يدعمه فتح أسواق جديدة للمنتجات الفلسطينية قادرة على امتصاص هذه المنتجات.

3.6 التوصيات

أهم التوصيات الموجهة للسلطة الوطنية الفلسطينية تتمثل فيما يأتي:

- الإسراع في إصدار القانون واللوائح التنفيذية المتعلقة بإنشاء هيئة الصناديق التنموية العربية والإسلامية.
- تسديد القروض المسحوبة من الصندوق لصالح دعم موازنة السلطة الوطنية حال توفر السيولة النقدية، ليتسنى للصندوق المساعدة في عملية التنمية الصناعية.
- دعم توجه جديد لتحويل صندوق الأقصى لمؤسسة دائمة هدفها الرئيس جمع الأموال اللازمة للتنمية الفلسطينية بكامل جوانبها.
- صياغة إستراتيجية تصنيع فلسطينية قادرة على الموازنة بين إحلال الواردات واحترام الاتفاقيات الدولية الموقعة مع السلطة الوطنية/منظمة التحرير، بالتنسيق مع القطاع الخاص والأجسام الفلسطينية صاحبة الشأن، ورفد الإستراتيجية بالأدوات اللازمة.
- إقامة جسم لترخيص وتسجيل المعدات الصناعية وترقيمها، لحمايتها وتسهيل تداولها من شراء وبيع وإعطاء الصناعي الفلسطيني المجال لاستخدامها كمجودات يستطيع استخدامها كضمانات للقروض.
- تفعيل عمل الملحقيات التجارية الفلسطينية، وبناء قدرات العاملين بها وربطهم مع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني.
- إشراك أكبر للقطاع الصناعي الفلسطيني في التخطيط للتنمية وصياغة خططها.
- تفعيل دور مؤسسة المواصفات والمقاييس في تطبيق المواصفة الفلسطينية على السلع المستوردة، ودعوة لجان التوصيف لإصدار المواصفات الهامة للقطاع الصناعي.
- حث الدول العربية التي لم تطبق قرارات القمم العربية بإعفاء المنتجات الفلسطينية من التعرفة الجمركية على تفعيل الإعفاء الجمركي، وتذليل العقبات المرتبطة بالمعوقات التجارية غير المتعلقة بالتعرفة الجمركية.

أما التوصيات الموجهة للمجلس التشريعي الفلسطيني فأهمها:

- إصدار القوانين المشجعة لبيئة استثمارية جاذبة بالتنسيق مع فرضية احتلال لمدى طويل.
- إصدار قانون خاص برهن الأموال المنقولة وغير المنقولة، ليتسنى للقطاع الصناعي الفلسطيني استخدام موجوداته من معدات صناعية للاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- إصدار القوانين الخاصة بمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني أسوة بالاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية والتي صدر قانون خاص ينظم عملها.

وأما التوصيات الموجهة للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات التخصصية فأهمها:

- تعزيز عمل مركز تحديث الصناعة، لما يمثله من أهمية قصوى في التحديث الصناعي اللازم للتنمية الصناعية الوطنية.
- تحديث الدراسات القطاعية الأربعة التي تم إعدادها في العام 2005، وذلك للتغيرات الكبيرة التي حدثت في القطاعات المدروسة.
- دراسات قطاعية جديدة للقطاعات الصناعية المنضوية في التركيب المؤسسي للاتحاد العام للصناعات تعتبر من الأولويات للقطاع الصناعي.
- العمل مع القطاع المصرفي الفلسطيني لتشجيعه على تطوير برامج إقراض متخصصة وموجهة للقطاع الصناعي.
- تنمية وتطوير مبادرة تأهيل المزيد من الكوادر البشرية داخل المنشآت الصناعية في مجال الجودة الصناعية.
- تكرار برنامج (من قلب فلسطين) والخاص بالترويج المحلي للصناعات الفلسطينية، وتعزيز الصورة النمطية الإيجابية للمنتج الفلسطيني باستخدام المعارض الصناعية والحملات الدعائية والترويجية في وسائل الإعلام المختلفة.
- انطلاقاً من التجربة الناجحة مع الصندوق في البناء المؤسسي لمؤسسات القطاع الصناعي، تكرار مشروع البناء المؤسسي للاتحادات الصناعية التخصصية التي انطلقت أو اندمجت حديثاً، ورفدها بالأنظمة الإدارية والمالية والبنية التحتية التكنولوجية اللازمة لتقديم خدمات ذات جودة عالية لأعضائها من المنشآت الصناعية.
- حث الصندوق على تمويل البرامج الهادفة لتأهيل المزيد من المنشآت الصناعية من خلال الذراع الفني- مركز تحديث الصناعة- للحصول على شهادات الجودة العالمية لأهميتها في ضمان جودة المنتج للمستهلك الفلسطيني وفتح أسواق جديدة لهذه المنشآت.
- التوقيع مع اتحاد المقاولين الفلسطينيين على وثيقة التزام، يلتزم فيها الاتحاد العام بمراقبة وتأكيد مطابقة المنتجات المستخدمة بالأبنية والممولة من الصندوق مع المواصفات الفلسطينية، والتزام المقاولين باستخدام المنتج الوطني.
- التعاون مع الصندوق على تكثيف البعثات الصناعية للدول العربية والإسلامية للاستفادة من خبراتها واستراتيجياتها التصنيعية.
- العمل مع الصندوق على استقدام الخبراء والمستشارين لتغطية بعض الجوانب الفنية التي لا يوجد خبرات محلية قادرة على تغطيتها.

- إنشاء معهد وطني للتدريب الصناعي المتخصص، لبناء القدرات الصناعية للموارد البشرية العاملة في الصناعة، ولسد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي الفلسطيني وحاجات سوق العمل، ومساعدة الخريجين الجدد على إيجاد فرص عمل في القطاع الصناعي.
- التعاون مع البنك على تطوير وحدة متخصصة في الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية تُعنى بتطوير المنتج، وذلك للمساعدة على إحلال المزيد من المنتجات الفلسطينية في السوق المحلي.
- المزيد من التكامل والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص وخاصة مركز التجارة الفلسطيني واتحاد الغرف التجارية وجمعية رجال الأعمال.

وأهم توصيات الباحث لمركز التجارة الفلسطيني فتتمثل في:

- اعتمادا على نجاح مكتب الأردن، التعاون مع الصندوق على فتح مكاتب متخصصين لدراسة وتسهيل التجارة البينية، مكتب في الجزائر ويختص بدول المغرب العربي والدول الإسلامية في شمال أفريقيا و مكتب بالمملكة العربية السعودية تتركز أعماله على أسواق الخليج العربي.
- تزويد القطاع الصناعي بدراسات سوقية مفصلة ودقيقة للأسواق الخارجية.
- تأهيل القطاع الصناعي للاستفادة من برنامج دعم و ضمان الصادرات المقدم من البنك.
- التعاون مع الصندوق ومؤسسات التعليم العالي على إطلاق برنامج دراسات عليا متخصص بالتسويق الدولي، وذلك لقلّة الكفاءات الفلسطينية في هذا التخصص الهام.
- تشجيع الشركات الفلسطينية الصغيرة والمتوسطة على المشاركة بالمعارض الخارجية من خلال تقليل تكاليف مشاركتها.
- تعزيز تواصل القطاع الخاص الفلسطيني مع محيطه العربي والإسلامي وتشجيع إقامة مؤتمرات ولقاءات فلسطينية -عربية على غرار مؤتمر القطاع الخاص العربي والفلسطيني.
- إقامة مكتبة علمية عامة تختص بترويج التجارة، ورفدها بالكتب والمراجع والدوريات التي ستساعد القطاع الصناعي على الإطلاع على الأسواق الخارجية ودراساتها بشكل علمي.
- التعاون مع البنك على دعم و ضمان المستوردات العربية والإسلامية للبضائع التي لا يغطيها القطاع الصناعي الفلسطيني، وذلك لإحلال هذه المنتجات مكان سلع الاحتلال، وإيجاد مستوردين فلسطينيين مؤهلين لتسويقها.

- المزيد من التكامل والتعاون والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص وخاصة الاتحاد العام والاتحادات الصناعية التخصصية واتحاد الغرف التجارية وجمعية رجال الأعمال.

التوصيات الموجهة للصندوق والبنك أهمها ما يأتي:

- المساعدة في تمويل النشاطات الصناعية والتجارية خارج نطاق الدول الإسلامية، حيث وجود أسواق واعدة للمنتجات الفلسطينية، يمكن الاستفادة منها في زيادة العائدات الحكومية وزيادة نسبة التشغيل في القطاع الصناعي والقطاعات المساندة.
- إيجاد آليات تواصل فعالة وسريعة مع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني.
- إنشاء موقع إلكتروني محدث باستمرار مع قاعدة بيانات واسعة عن نشاطات الصندوق في فلسطين.
- توسيع قاعدة مؤسسات القطاع الخاص الشريكة للصندوق، وخاصة اتحاد الغرف التجارية وجمعية رجال الأعمال، لما يشكله هذا التوسيع من استهداف قطاعات اقتصادية أكبر.
- إنشاء صندوق متخصص لضمان الاستثمار العربي والإسلامي في فلسطين، لما سيقدم هذا الصندوق من تشجيع للمستثمرين العرب على الاستثمار في فلسطين وإنعاش للاقتصاد الفلسطيني.
- تدريب كوادر بشرية فلسطينية في مقر البنك وفروعه على قضايا تسهيل التجارة البينية وضمان الصادرات.
- التخفيف من وطأة الفقر، واشتراط شراء منتجات فلسطينية للحملات الإغاثية.
- إتاحة الفرصة لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني بالالتحاق ببرنامج التعليم عن بُعد والذي يقيمه البنك.
- تقديم قروض طويلة المدى لتمويل رأس المال العامل للقطاع الخاص المتضرر من التدمير الاحتلالي.
- تحويل الصندوق لمؤسسة تنمية دائمة تعنى بالتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن ثقة المانحين العرب بالصندوق كبيرة.
- مساعدة مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني على نقل المعرفة في قضايا حقوق الملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية، لما يتمتع به البنك من خبرة واسعة في هذا المجال.
- زيادة الرسوم الإدارية الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص الشريكة، ليتسنى لها تنفيذ البرامج بكفاءة أفضل وخلال الوقت المحدد.

4.6 توصيات لدراسات مستقبلية

توصي هذه الدراسة بإجراء ما يأتي من الدراسات:

- دور البنك الإسلامي للتنمية- وحدة صندوق الأقصى- في التخفيف من وطأة الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- البنك الإسلامي للتنمية والبنك الدولي في الأراضي الفلسطينية - دراسة مقارنة.
- تأثير عجز موازنة السلطة الوطنية على تطور القطاع الخاص الفلسطيني.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو زينة، ف، ك. (2005) : مناهج البحث العلمي، طرق البحث النوعي. دار المسيرة للنشر، عمان.
- اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية (ب، ت) : النظام الأساسي.
- احمد، ج (1996) : الوظيفة التنموية للمؤسسات المالية الإسلامية. جامعة الجزائر - معهد العلوم الاقتصادية. الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة.
- احمد، ك، ا. (1974) : التخطيط الاجتماعي. مكتبة الانجل والمصرية، القاهرة.
- اشتيه، م. (2003) : الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، فلسطين.
- أمل شقير. (ابريل 2008) : نبذة تاريخية عن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. اتصال شخصي.
- أيمن صبيح، أمين عام الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. (ايلول 2008): وضع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني مع صندوق الأقصى، اتصال شخصي.
- باسم خوري. (7 أيار 2008) : الكلمة الافتتاحية لمؤتمر الصناعيين الفلسطينيين، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، رام الله - فلسطين.
- باسم خوري، رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. (7 أيار 2008): وضع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني مع صندوق الأقصى، اتصال شخصي.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002) : تقرير التنمية الإنسانية العربية. منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2004) : تقرير التنمية البشرية - فلسطين. منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج دراسات التنمية جامعة ببي زيت، فلسطين.
- برنامج دراسات التنمية (1998) : مساهمات أولية في النقاش الدائر حول مفهوم التنمية والقياس. جامعة ببي زيت، فلسطين.
- بكر أبو الخير وشركائهم، ديلويت أند توش. (2007) : التقرير المالي، المملكة العربية السعودية.
- البنك الإسلامي للتنمية (2005) : التقرير السنوي الثلاثون، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية.

- البنك الإسلامي للتنمية (2005) :التقرير السنوي الخامس، صندوق الأقصى/البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية.
- البنك الإسلامي للتنمية. (2005)، التقرير السنوي الثلاثون، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية.
- جامعة الدول العربية (2000) :مؤتمر القمة العربية- غير العادي.القاهرة.
(http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=338&level_id=202&page_no=3, 10.3.2008)
- جامعة الدول العربية : نصوص قرارات القمم.
(http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=995&level_id=202 (10.3.2008))
- الجعفري، م، مكحول، ب، لافي، د.، عطيان، ن. (2003) : قطاع الخدمات الفلسطيني ودورة في عملية التنمية الاقتصادية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، فلسطين.
- جمعية البنوك الفلسطينية (2007) :البنوك في عهد الاحتلال.جمعية البنوك الفلسطينية، فلسطين.
- جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين (ب، ت) :النظام الأساسي.
- جواد ناجي، مستشار رئيس الوزراء للصناديق العربية والإسلامية. (غ.م، 2008)، صندوق الأقصى في فلسطين، اتصال شخصي
- حبيب، ك. (1980) : التنمية الاقتصادية. دار الفارابي، بيروت.
- حبيب، ك، البني، ح (2002) : من النمو والتنمية إلى العولمة والجات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان.
- رافع صلاحات (ابريل 2008) :الوضع القانوني للاتحاد العام والاتحادات الصناعية.اتصال شخصي.
- سعيد دويكات، مدير مركز تحديث الصناعة. (أيلول 2008): وضع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني مع صندوق الأقصى، اتصال شخصي.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2004) : خطة التنمية الفلسطينية 2005 - 2007.وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فلسطين.
- سمير حليلة،الرئيس التنفيذي،شركة باديكو. (نيسان 2008) : وضع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني مع صندوق الأقصى، اتصال شخصي.
- شافعي، م، ز. (1970) : التنمية الاقتصادية. الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة.
- شوقي مخطوب، مدير السياسات الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية. (أيار 2008) :وضع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني مع صندوق الأقصى، اتصال شخصي.

- عبادي، م (2001) : القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة.
- عبد الرازق، ع. (2001) : السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية. برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، فلسطين.
- عبد الرازق، ع، مكحول، ب. (2001) : السياسات الاقتصادية - دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين. برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، فلسطين.
- عبد الرازق، ع، الجعفري، م، مكحول، ب، موسى، ن، عطيان، ن، العارضة، ن. (2001) : تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، فلسطين.
- عدنان أبو عوض، رئيس اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية. (حزيران 2008) : وضع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني مع صندوق الأقصى، اتصال شخصي.
- عودة، ع، ا (2001) : القطاع المصرفي الإسرائيلي - نشأته وتطوره - ووضعه الحالي ودوره في تمويل القطاعات الاقتصادية. الجامعة الإسلامية. لبنان. رسالة ماجستير.
- فتح الله، د وسعيد. (1995) : التنمية المستقلة. مركز دراسات الوحدة العربية.
- فرسخ، ل. (1998) : العمل الفلسطيني في دولة الكيان. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، ماس، فلسطين.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1997) : الإحصاءات الاقتصادية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007) : كتاب القدس الإحصائي العدد 7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين.
- قبلان، ب، م (2005) : اثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسة. جامعة اليرموك، الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة.
- كرم، ا. (1991) : اقتصاديات التخلف والتنمية. الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان.
- لبد، ع. (2004) : تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية، مجلة الجامعة الإسلامية العدد 2 المجلد 12. الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- ماهر حمدان، المدير العام لمركز التجارة الفلسطيني. (ابريل 2008) : نشأة مؤسسات القطاع الخاص، اتصال شخصي.
- ماهر حمدان، مدير عام مركز التجارة الفلسطيني. (حزيران 2008) : وضع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني مع صندوق الأقصى، اتصال شخصي.

- محمد مسروجي، رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين. (حزيران 2008) :وضع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني مع صندوق الأقصى، اتصال شخصي.
- محمد نافذ الحرباوي، رئيس مركز التجارة الفلسطيني. (حزيران 2008) :وضع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني مع صندوق الأقصى، اتصال شخصي.
- مركز التجارة الفلسطيني (ب، ت) :النظام الداخلي.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) (2005) :المراقب الاقتصادي، العدد 3، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، فلسطين.
- مكحول، ب. (2000) : تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، فلسطين.
- مكحول، ب، البطمة، س، عطيان، ن. (2001) : سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة - البدائل المتاحة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، فلسطين.
- منظمة التحرير الفلسطينية (1993) : خطة الإنماء الفلسطينية 1994 - 2002. دائرة الدراسات الاقتصادية - منظمة التحرير الفلسطينية، عمان.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2006) :الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحرب :المعونة والتنمية وتكوين الدولة، نيويورك وجنيف.
- مؤتمر القمة العربية، (2007): التقرير السنوي السابع، صندوق الأقصى، السعودية.
- نصر الله، ع، عواد، ط. (2004) :واقع القطاع الصناعي في فلسطين.وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، دراسة منشورة.
- نصر، م. (2002) : دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، فلسطين.
- النقيب، ف. (2003) :نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، فلسطين.
- وزارة اقتصاد الاحتلال (2005) :معلومات أساسية عن اقتصاد الدولة. وزارة الاقتصاد الاحتلالية، القدس المحتلة
- (<http://www.mfa.gov.il/MFA/Facts+About+Israel/Economy/ECONOMYSectors+of+the+Economy.htm> 20.02.2008).
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (ب، ت) :تفعيل التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني - والعربي.
- (<http://www.mop.gov.ps/en/doc/AR%20Enhancing%20PalestinianArab%20Trade%20Relations%20from%20a%20Private%20Perspective.doc>)15.4.2008

- Alesina ,A. & Dollar ,D. (2000) :Who gives aid & Why? ,Journal Of Economic Development ,USA.
- Berthelemy,J.C. (2006) :Bilateral Donor's Vs. Recipients' development motive in aid allocation, do all donors behave the same? ,Review Of Development Economic ,Washington.
- Bigsten ,A. (2006) : Donors Coordination and the uses of aid ,Goteborg university , Sweden.
- Cobham , D , Kanafani , N. (2004) :The Economics Of Palestine ,Routledge ,London.
- Gunning ,J.W. (2005) :Why Give Aid? ,Aid & Development ,Department Of Economics ,Copenhagen.
- Islamic Development Bank. (2006- 2007) :32nd Annual Report ,ISDB ,Saudi Arabia.
- Palestinian Federation Of Industries (2006) :Israeli Movement Restrictions & impediments , Palestinian Federation Of Industries , Palestine.
- Paltrade (2006) : Almontar/Karni terminal movement monitoring report.
- Said , N. (1998) : Funding Palestinian Development "Planning For Development" Issue No. 2 , Birzeit University ,Palestine.
- Simon , K. (1971) :Economic Growth of Nations , Harvard University Press, Cambridge (USA).
- Thorbeck ,E. (2000) : The Evolution Of The Development Doctrine & The Role Of Foreign Aid ,1950- 2005 ,Routledge , London.
- World Bank. (2002) :27 months of economic crises, World Bank ,Jerusalem.
- Young ,E. (2006) : Palestinian Economic Dependence on Israel ,Policy Report ,Washington institute for near east policy ,USA.

ملحق 1: شكر خاص للمقابلين الذين منحوني وقتهم ومعلوماتهم القيمة مرتبين حسب الأحرف الأبجدية.

الاسم	المنصب
الهام الشيخمدير اتحاد الصناعات الكيماوية
أمل شقيرالمدير التنفيذي - الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
أيمن صبيحالأمين العام - الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
إيهاب خليلالمدير التنفيذي - اتحاد الحجر والرخام
باسم خوريرئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
جمال جوايرةالمدير العام - اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية
جواد ناجيرئيس هيئة الصناديق التنموية العربية والإسلامية
حسام حجاويأمين سر الغرفة التجارية الصناعية الزراعية - نابلس
رافع صلاحاتمدير الدائرة القانونية للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
رائد ذيبمدير اتحاد الصناعات الإنشائية
رضوان رضوانالمدير التنفيذي - اتحاد الصناعات الورقية
ريمون ابوفرحةرئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات التقليدية
سعيد دويكاتمدير مركز تحديث الصناعة
سمير حليلةالرئيس التنفيذي لشركة باديك والقابضة
شوقي مخطوبمدير السياسات - الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
صقر الجراشيممثل اتحاد الصناعات الكيماوية بالاتحاد العام للصناعات
طارق ابو الفيلاترئيس مجلس إدارة اتحاد صناعات الجلود والأحذية
طارق الصوصرئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات النسيجية
طلال ناصر الدينرئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الدوائية الفلسطينية
عدنان ابو عوضرئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية
علي الحايكرئيس مجلس إدارة الصناعات الهندسية
غادة الطباخيمدير اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية
فواز مجاهدمدير عام الأبنية - وزارة التربية والتعليم العالي
فؤاد الأقرعالمدير التنفيذي - اتحاد الصناعات الغذائية
ماجد معاليمدير عام جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين

.....المدير العام - مركز التجارة الفلسطيني	ماهر حمدان
.....مدير اتحاد الصناعات الخشبية	محمد سمارة
.....رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين	محمد مسروحي
.....رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني	محمد الحرباوي
.....رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الورقية الفلسطينية	مهدي المصري
.....عضو مجلس إدارة اتحاد الحجر والرخام	نور الدين جردات
.....عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات الخشبية	واصف مطيع
.....ممثل اتحاد الصناعات الهندسية والمعدنية بالاتحاد العام للصناعات	يوسف حسونة

ملحق 2: استمارة مقابلة



رؤساء مؤسسات الصناعة

A. معلومات عامة :

رقم الاستمارة :

ما هو القطاع الصناعي الذي تعمل به:

1- صناعة تحويلية 2

2- استخراج معادن

3- كهرباء وماء

الرجاء وصف القطاع الصناعي الذي تعمل به بالتفصيل (غذاء، أدوية، كيماويات، أحذية وملابس، أدوات كهربائية...الخ):

.....
.....

اسم الشخص المستجيب :

جنس الشخص المستجيب :

تاريخ تنفيذ الاستمارة :

المقابلة :

1- مكتملة 2- غير مكتملة.

B. خطة التنمية

هل أطلعتم على خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2005-2007 والتي صدرت عن السلطة الوطنية؟

- أين تكمن أهمية هذه الخطة بالنسبة للقطاع الصناعي الذي تمثلون ؟
- أم أنها غير هامة للقطاع الصناعي؟
- هل شاركتكم بصياغتها؟
- ما هو رأيكم بخطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى 2004-2007؟

C. الترويج الداخلي

من آثار التشوه في الصناعة الفلسطينية الغز والسهم لمنتجات الاحتلال لأسواق فلسطين، أقامت مؤسسات القطاع الخاص وبدعم من صندوق الأقصى العديد من المعارض والنشاطات الهادفة لتعزيز صورة المنتج الفلسطيني لدى المستهلك الفلسطيني:

- هل لنا بشرح مفصل عن هذه النشاطات؟
- هل هناك حاجة حقيقية للقطاع الصناعي للمعارض والحملات الترويجية ؟
- هل انعكست على مستويات الحصص السوقية للقطاعات المستهدفة ؟
- هل هذه الحملات كافية؟ أم هنالك حاجة لتعزيزها وتكثيفها؟
- (في حال انعكاس هذه الحملات ايجابيا) هل تتوقعون ديمومة للصورة النمطية الجيدة للصناعة الفلسطينية ؟ (توقعات)

D. البناء المؤسسي

ساعد البنك الإسلامي للتنمية - وحدة صندوق الأقصى - على بناء قدرات مؤسسات التمثيل الصناعي، كالاتحادات التخصصية والاتحاد العام للصناعات :

- هل تم الاطلاع على النظام الداخلي لأحد مؤسسات تمثيل القطاع الصناعي ومخرجاتها أو خططها المستقبلية والخدمات التي تقدمها؟
- برأيكم ما هو دور هذه المؤسسات والحاجة لها (وصف)؟
- هل تعتقدون أنكم بحاجة الى مثل هذه المؤسسات ؟
- البنية الأساسية للاتحادات الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص كيف يمكن ان تنعكس على أدائها أو تزيد من كفاءة خدماتها ؟

E. التحديث الصناعي

- ساعدت وحدة صندوق الأقصى بإنشاء مركز تحديث الصناعة، وه ونتاج شراكة القطاعين العام والخاص،
- قدم المركز مجموعة من الخدمات من مساعدات تقنية في مجال مواصفات الجودة العالمية وكذلك بناء قدرات للكوادر الصناعية في مجالات متخصصة ودراسات تشخيصية للقاعدة الصناعية.
- كيف تساهم خدماته بتعزيز الميزة التنافسية لمؤسسات القطاع الصناعي؟
- ما هو المطلوب من مركز تحديث الصناعة ؟
- أربع دراسات تشخيصية للعناقيد الصناعية في الحجر والرخام، الأدوية، الغذائية، النسيج تم تمويلها من البنك الإسلامي وحدة صندوق الأقصى؟
- هل فعلا هذه القطاعات (الأربع) واعدة في الأسواق المحلية والخارجية؟
- هل غيرت هذه الدراسات من استراتيجيات القطاعات التي استهدفتها؟
- هل هنالك حاجة لدراسات تشخيصية لقطاعات اقتصادية أخرى؟
- بوجهة نظركم، ما هي القطاعات الاقتصادية الفلسطينية الواعدة ؟

F. البعثات التجارية- الصناعية والمعارض (الترويج الخارجي)؟

- ما هي الوسائل الملائمة لنقل المعرفة للصناعة الفلسطينية؟
- هل من المفيد الاطلاع من خلال الزيارة على تجارب الدول الإسلامية الصناعية؟
- هل يمكن نقل المعرفة الصناعية من خلال البعثات؟
- هل تعتبر الدول الإسلامية كتركيا و ماليزيا من التجارب الصناعية الناجحة والاطلاع على تجاربها يمكن أن يقود لميزات تنافسية للصناعة الفلسطينية ؟
- تقوم وحدة صندوق الأقصى بتمويل المعارض الخارجية؟
- رجاء أوصف لنا الوضع التصديري للمنتجات الفلسطينية؟
- ما هي أفضل الوسائل لترويج المنتج الفلسطيني بالخارج؟
- ما هي الأسواق التي تستهدفها صناعتكم؟ السوق الداخلي- أسواق خارجية (عدّد)
- هل تغطي المعارض الممولة من الصندوق الدول التي تستهدفونها؟

- هل المعارض تنظم بالوقت/الفترة الزمنية المطلوبة من قطاعكم؟ معرض بدولة خارجية؟
- دراسات مسبقة من المركز أو من طاقمكم؟ نصيحة من مركز التجارة الفلسطيني؟ زيارة سابقة لهذا السوق؟
- تعطون فترة جيدة للتفكير بمدى استفادتكم من المشاركة؟
- كيف تبنون قرار المشاركة في معرض خارجي؟
- بالرجاء أن تشرح لنا الفوائد المتحققه من مشاركتكم في المعارض؟
- كيف تقيمون التكاليف المالية المصاحبة لمشاركتكم بالمعارض؟ هل استطاع قطاعكم الوصول لأسواق خارجية من خلال هذه المعارض؟
- مركز التجارة الفلسطيني - مكتب عمان، ؟
- ما الذي تعرفه عن مركز التجارة الفلسطيني - مكتب عمان - الأردن؟
- هل توجهتم لهذا المكتب بطلب محدد؟
- إذا كانت الإجابة نعم—ما هي الخدمة التي طلبتموها؟
- إذا كانت الإجابة لا - لماذا لم تتوجهوا بطلب خدمة؟ (أسعار الخدمات؟ جودة الخدمات؟ ليس هنالك حاجة؟ مستوى تأهيل الطاقم العامل بالمركز؟ لا تعرفون كيف تتصلون به؟ لا تعلمون بوجوده؟

G. تأهيل الكادر على التسويق التصديري (السوقين الداخلي والخارجي)

- تدريب كوادر فلسطينية في التصدير وسياسات البيع والتسعير
- ما هي طبيعة الكوادر البشرية الموجودة في مؤسستكم؟
- يوجد قسم خاص للتصدير؟
- ما هي السياسات التي تتبعونها في ترويج منتجاتكم في السوق الداخلي أو التصديري؟
- هل يوجد لديكم خطة تدريب سنوية؟ نعم - - كيف يتم بنائها
- لا يوجد—لماذا؟ هل تحتاجون مساعدة لبناء خطة تدريب؟

H. مقابلة الإغاثة والتنمية

- داعما للفئات الفقيرة في المجتمع الفلسطيني، ولزيادة نسب التشغيل في القطاع الصناعي أطلق البنك مبادرتين الأولى هي العودة للمدارس وشملت القرطاسية الزي المدرسي الحذاء المدرسي والحقيبة والمبادرة الثانية هي كوب حليب لأطفال المدارس.

- هل تؤيدون هذا التوجه؟
- كيف يمكن زيادة قاعدة المستفيدين من القطاع الصناعي في حال تكرار المشروع؟

ملحق 3: دليل المقابلة مع مدراء مؤسسات القطاع الصناعي

A معلومات المقابل :

- تاريخ إجراء المقابلة.....
- أسم المؤسسة التي تمثلها.....
- عدد الأعضاء.....
- نبذة عن الخدمات التي تقدمونها لأعضائكم.....

تقييم الاحتياجات للقطاع الذي تمثلونه

- هل تجري عملية تقييم لاحتياجات القطاع الصناعي من مشاريع تطويرية؟
- هل تقوم مؤسستكم ببناء خطة سنوية تتضمن هذه الحاجات؟
- المشاريع الواردة بالخطة، هل تقدم للحصول على تمويل لها؟

وحدة صندوق الأقصى

- هل سبق لكم التعامل مع البنك الإسلامي للتنمية (وحدة صندوق الأقصى)؟
- في حال حصولكم على تمويل من البنك، هل نفذتم مشاريع طرحت عليكم من البنك؟ أم أنكم من تطرحون المشاريع على البنك؟

الرجاء سرد المشاريع بالتفصيل حسب الجدول التالي :

رقم المشروع	اسم المشروع	تاريخ تقديم الطلب للمشروع	تاريخ الحصول على المشروع (الموافقة)	قيمة المشروع	طبيعة المشروع	مدة المشروع

تناقش المشاريع مع الجهات المسؤولة عن وحدة الأقصى قبل تنفيذها لقياس مدى ملائمتها لحاجات القطاع الذي تمثلونه أو تتضمنون إليه؟

تعد السلطة الوطنية خططا تموية وتشتمل في بعض جوانبها على دعم للقطاع الخاص، هل سبق واطلعتم بشكل مباشر على خطة التنمية متوسطة المدى 2004-2007 ؟

الملائمة مع خطة التنمية متوسطة المدى

- هل ترون أن خطة التنمية تتطرق بشكل جوهري لاحتياجات القطاع الصناعي ؟
- هل تعتقدون أن المانحين يعملون بالتوافق مع خطة التنمية الفلسطينية؟
- وحدة صندوق الأقصى، هل تلتزم بتمويلاتها ببنود خطة التنمية الفلسطينية متوسطة المدى فيما يتعلق بالقطاع الصناعي وتطويره؟

التصدير ودخول أسواق جديدة

- هل القطاع الصناعي الذي تتضمنون إليه يصدر منتجات للخارج؟
- هل يوجد متطلبات فنية للمنتج لدخول هذه الأسواق؟
- هل تعمل جهات مانحة على مساعدتكم في سد الفجوة التقنية؟
- من هي هذه الجهات؟ وهل وحدة صندوق الأقصى جزء منها؟
- هل تلقيتم تدريباً في التصدير؟
- ما هي الدول التي تستهدفونها؟
- هل يشارك قطاعكم الصناعي بمعارض خارجية ؟
- هل تشاركون بالمعارض التي يقيمها مركز التجارة الفلسطيني بالترايد في الخارج؟
- هل شارك قطاعكم ببعثات تجارية متخصصة؟

- هل يمكن سرد بعض قصص النجاح في دخول أسواق خارجية؟

تقييم أثر المشاريع

- هل جرت عمليات تقييم لأثر المشاريع؟
- هل مخرجات المشاريع الممولة من الصندوق توافقت مع الخطة الأولية؟
- هل تحققت الأهداف المرسومة للمشاريع مع النتائج المتحققة على الأرض؟

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
65	شكر خاص للمقابلين الذين منحوني وقتهم ومعلوماتهم القيمة مرتبين حسب الأحرف الأبجدية.....	1
67	استمارة مقابلة.....	2
72	دليل المقابلة مع مدراء مؤسسات القطاع الصناعي.....	3

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
4 مساهمات الدول العربية بالصندوق	أ-1.1
5 مساهمات الدول العربية بالصندوق	ب-1.1
6 قائمة المركز المالي للصندوق	2.1
26 التوزيع القطاعي للمساعدات	1.2
27 توزيع المساعدات بين طارئة وإنمائية ودعم الميزانية	2.2
43	مقارنة عدد أعضاء الاتحادات التخصصية للعامين 2000-2007	1.5
50	قيم الصادرات الفلسطينية للدول العربية التي أقيمت بها معارض تجارية.....	أ-2.5
51	قيم الصادرات الفلسطينية للدول العربية التي أقيمت بها معارض تجارية.....	ب-2.5

فهرس الإشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
42	تدفق المساعدات المالية للاتحاد العام. (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية./ القيمة بالمليون دولار).....	1.5

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	الرقم
أ	إقرار
ب	شكر و عرفان
ج	التعريفات
د	الملخص (بالعربية)
و	الملخص (بالانجليزية)
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة
1	1.1 المقدمة
2	2.1 صندوق الأقصى
2	1.2.1 المجلس الأعلى
3	2.2.1 اللجنة الإدارية
3	3.2.1 موارد الصندوق
4	4.2.1 مساهمات الدول العربية
6	3.1 القطاع الصناعي الفلسطيني
8	1.3.1 المعايير التي واجهت القطاع الصناعي
8	2.3.1 نشأة مؤسسات القطاع الصناعي التمثيلية
9	4.1 مشكلة الدراسة
9	5.1 مبررات الدراسة
10	6.1 أهداف الدراسة
10	1.6.1 الهدف العام
10	2.6.1 الأهداف الخاصة
11	7.1 فرضيات الدراسة
11	8.1 أهمية الدراسة

12الجهات التي ستستفيد من الدراسة.	9.1
12هيكلية الدراسة.	10.1
14الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة.	
14مقدمة.	1.2
14مفهوم التنمية.	2.2
15النمو والتنمية.	3.2
16التبعية والتخلف.	4.2
16التنمية المستقلة.	5.2
17المساعدات.	6.2
18مناهج قياس أثر المساعدات.	7.2
19التنمية فلسطينيا.	8.2
19معوقات التنمية في فلسطين	8.1.2
19المعوقات الداخلية.	1.8.1.2
21المعوقات الخارجية.	2.8.1.2
23خطط التنمية الفلسطينية.	9.2
23البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الفلسطيني.	9.1.2
23خطة التنمية متوسطة المدى.	9.2.2
24فلسطين والمساعدات.	10.2
24مراحل المساعدات في الحالة الفلسطينية.	10.1.2
24المرحلة الأولى (1994 - 1997)	1.10.1.2
25المرحلة الثانية (1998 - 2000)	2.10.1.2
25المرحلة الثالثة (2001 - 2003)	3.10.1.2
25التوزيع القطاعي للمساعدات.	10.2.2
26أشكال المساعدات.	10.3.2
26الفترة الأولى (1994 - 1997)	1.10.3.2
27الفترة الثانية (1998 - 2000)	2.10.3.2

27الفترة الثالثة (2001 - 2003)	3.10.3.2
28المساعدات التقنية	3.10.3.2
28المنظمات الأهلية	3.10.3.2
29الفصل الثالث - الدراسات السابقة	
29مقدمة	1.3
29الدراسات الفلسطينية	2.3
29دراسة محمد نصر (2002)	2.3.1
30دراسة ميساء عبادي (2002)	2.3.1
31دراسة نصر الله وعواد (2004)	2.3.1
32الدراسات العربية	3.3
32دراسة علي احمد عودة (2001)	3.3.1
33دراسة بشار قبلان (2005)	3.3.2
34تعقيب على الدراسات السابقة	4.3
37الفصل الرابع: أساليب الدراسة	
37مقدمة	1.4
37المنهج المستخدم	2.4
37أداة الدراسة	3.4
38مجتمع الدراسة	4.4
38عينة الدراسة	5.4
39حدود الدراسة	6.4
39إجراءات الدراسة	7.4
40محددات الدراسة ومعوقاتها	8.4
41الفصل الخامس : النتائج ومناقشته	

41مقدمة	1.5
41مناقشة الفرضيات	2.5
41نتائج الفرضية الأولى	1.2.5
41مؤسسات القطاع الصناعي التمثيلية	.1.1.2.5
43البناء المؤسسي لمركز تحديث الصناعة	.2.1.2.5
45مركز التجارة الفلسطيني - بالترايد	.3.1.2.5
45تفسير نتائج الفرضية الأولى	.4.1.2.5
46نتائج الفرضية الثانية	2.2.5
47تفسير نتائج الفرضية الثانية	.1.2.2.5
47نتائج الفرضية الثالثة	3.2.5
48تفسير نتائج الفرضية الثالثة	.1.3.2.5
49نتائج الفرضية الرابعة	4.2.5
51تفسير نتائج الفرضية الرابعة	.1.4.2.5
52 الفصل السادس : الاستنتاجات والتوصيات	
52مقدمة	1.6
52الاستنتاجات	2.6
54التوصيات	3.6
59توصية بدراسات مستقبلية	4.6
60المراجع	
75فهرس الملاحق	
76فهرس الجداول	
77فهرس الأشكال	
78فهرس المحتويات	